

عمليات السلام في الأمم المتحدة  
استعراض عام ٢٠٠٥

عام طيب لحفظ السلام



الأمم المتحدة

## جدول المحتويات

٢٠٠٥: عام طيب لعمليات حفظ السلام الأمم المتحدة تنشئ لجنة بناء السلام	مقدمة
سيراليون: قصة نجاح في حفظ السلام ليبيريا: الانتخابات تمثل نقطة تحول تاريخية بوروندي: تقدم رئيسي في حفظ السلام هاييتي: بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي تعد لانتخابات طال انتظارها كوت ديفوار: جهود السلام تتحرك بالرغم من تأخيرات متتالية السودان: وزع بعثة جديدة توفر المساعدة للاتحاد الأفريقي في دارفور جمهورية الكونغو الديمقراطية: القوام القوي يعجل العملية السياسية كوسوفو: محادثات الوضع تتحرك إثيوبيا - إريتريا: الجمود السياسي لا يزال مستمرا وسط توتر متصاعد جورجيا: شرطة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا تحتفل بمرور العام الثاني على تمرکزها بعثات أخرى بقيادة إدارة عمليات حفظ السلام	
أفغانستان: فيما بعد اتفاق بون العراق: بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق تمثل عصب العملية الانتقالية السياسية مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط يتوسط، وينسق عمل الأمم المتحدة في الشرق الأوسط البعثات السياسية	عمليات حفظ السلام الأساسية
إدارة عمليات حفظ السلام تركز على السلوك وواجبات الرعاية المنظور الجنساني في حفظ السلام: ممارسة آخذة في التطور	عمليات السلام الأخرى
بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة البعثات السياسية وبعثات بناء السلام التابعة للأمم المتحدة اشتراقات حفظ السلام	التحدي في عمليات السلام
حفظ السلام في عام ٢٠٠٥ في لقطات مصورة	عمليات السلام بالحقائق والأرقام

## مقدمة

## ٢٠٠٥: عام طيب لعمليات حفظ السلام

حفظ السلام في الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٥ وبأشكال عديدة شهد عاما متميزا.

فبعد إطلاق أربع عمليات جديدة في ٢٠٠٤ وبعثة السودان في ٢٠٠٥ وصلت إدارة عملية حفظ السلام إلى ذروتها خلال هذا العام، إذ قامت بإدارة ١٨ عملية سلام عبر العالم تتضمن ٨٥ ٠٠٠ من القوات والشرطة والأفراد المدنيين وتؤثر مباشرة على ٢٠٠ مليون رجل وامرأة وطفل في البلدان المضيفة.

وقامت إدارة الشؤون السياسية (DPA) أيضا بقيادة ثمانية بعثات سياسية خاصة ومكاتب دعم لبناء السلام في غرب ووسط أفريقيا ووسط آسيا والعراق والشرق الأوسط.

وكتعبير عن الإرادة الجماعية للمجتمع الدولي لمساعدة المجتمعات في التحرك من الصراع المسلح إلى السلام واصل حفظ السلام النمو في النطاق والتعدد.

وواجهت بعثات جديدة نطاقا من المهام المعقدة المتعددة الأوجه التي تضمنت نزع سلاح المقاتلين وتنظيم الانتخابات الديمقراطية وبناء الشرطة المحلية والقدرات الأمنية واستعادة النظام العام وإدارة العمليات الحكومية ومراقبة حقوق الإنسان وتعزيز اتفاقات السلام المهش.

وخلال نفس العام أسبغ تقريران خارجيان على عمليات السلام في الأمم المتحدة المصادقية وأعطاهما الفضل في تخفيض محسوس في الصراعات الدولية والوفيات التي تنتج عن الحروب.

وتحققت علامات بارزة رئيسية في ٢٠٠٥: فقد بدأت عملية دعم للسلام كبيرة الوزع في السودان لتعضيد اتفاق السلام الشامل الذي وقّع في آذار/مارس بين شمال وجنوب السودان. وأيدت بعثات بقيادة عمليات حفظ السلام والشؤون السياسية تنظيم انتخابات تمثل علامات بارزة تاريخية في أفغانستان وبوروندي وليبيريا والعراق وجمهورية الكونغو الديمقراطية التي أجرت أول تصويت ديمقراطي لها في أربعة عقود اعتمد خلاله السكان مشروع دستور. وهناك خطط لانتخابات برلمانية في هايتي وجمهورية الكونغو الديمقراطية من المقرر أن تتم في بداية عام ٢٠٠٦.

وأغلقت عمليتان لحفظ السلام — في سيراليون وتيمور - ليشتي — إذ أنجزتا بنجاح ولاياهما لتعضيد السلام والمساعدة على توسيع وتقوية سلطة الحكومتين المنتخبتين ديمقراطيا. ويجري بالفعل الإعداد لمكاتب متكاملة للبعثات بولايات أطول لبناء السلام في هذين البلدين.

وفي كوسوفو عملت عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة على تحميل الإدارة الحكومية مسؤولية الالتزام بمعايير الحكم للإعداد للمحادثات بشأن الوضع النهائي التي كان من المقرر أن تبدأ في بداية ٢٠٠٦. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية فإن قوات الأمم المتحدة في سلسلة من العمليات أحرزت تقدماً هائلاً صوب استعادة الاستقرار في شرق الكونغو. وفي كوت ديفوار فإن البعثة تعاملت مع تحديات خطيرة لاتفاق السلام الذي أبرم في ٢٠٠٣، ولكن أزمة قد تم تجنبها عندما قبلت كل الأطراف تشارلز كونان باني كرئيس وزراء مؤقت في كانون الأول/ديسمبر. وفي جورجيا فإن بعثة المراقبة واصلت مراقبة اتفاق وقف إطلاق النار ودعم التسوية السياسية للصراع.

وللأسف لم يحرز تقدم في التغلب على المأزق في الصحراء الغربية واستمر المأزق قائماً في عملية السلام بين إريتريا وإثيوبيا.

وظلت عمليات تابعة للأمم المتحدة منذ وقت طويل في الميدان في الشرق الأوسط والهند وباكستان وقبرص وواصلت توفير الاستقرار الضروري للغاية في مناطق عملياتها.

وأسهمت نحو ٢٠ دولة أو أكثر بأفراد من العسكريين لأول مرة لعمليات السلام التابعة للأمم المتحدة مما بلغ عدد إجمالي البلدان التي تسهم بقوات من العسكريين والشرطة ١٠٧ وكانت بنغلاديش هي أكبر مساهم بنهاية العام (عدد الأفراد ٧٥٨ ٩) والولايات المتحدة أكبر مساهم مالي، إذ أسهمت بـ ٢٧ في المائة من ميزانية حفظ السلام التي بلغت ٥,٠٣ مليار دولار للفترة من تموز/يوليه ٢٠٠٥ وحتى حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

وأقنعت الحاجة إلى جهود أطول مدى للاحتفاظ بسلم مستدام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في قمة ٢٠٠٥ بإقامة لجنة لبناء السلام تمثل هيئة استشارية تعمل للتنسيق وضمان الالتزام الدولي طويل الأمد للبلدان التي خرجت من الصراع.

امرأة تصوت في انتخابات بوروندي، ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٥

### الأمم المتحدة تنشئ لجنة بناء السلام

جاءت إحدى النتائج الرئيسية لمبادرات الإصلاح التي أقرها زعماء العالم في قمة أيلول/سبتمبر في صورة إنشاء الجمعية العامة للجنة بناء سلام جديدة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر للمساعدة على إعادة البناء وإضفاء الاستقرار على البلدان التي خرجت من الصراع. وكما أظهرت الدراسات فإن ما يصل إلى نصف تلك البلدان يمكن أن يعود إلى الصراع في غضون خمس سنوات من اتفاق للسلام وربما يمثل هذا القرار علامة بارزة تاريخية في جهود الأمم المتحدة لمساعدة الدول والمجتمعات على إدارة الفترة الانتقالية الصعبة من الحرب إلى السلام.

وللمرة الأولى ستجتمع اللجنة كل الأطراف الرئيسية المعنية ببلد يخرج من الصراع لكي تقرر استراتيجية بناء سلام طويلة الأمد. وبإنشاء رابطة بين جهود ما بعد الصراع مباشرة من جانب والانتعاش طويل الأمد وجهود التنمية من جانب آخر، فإنها ستسد ثغرة كانت قائمة من قبل في منظومة الأمم المتحدة. وستركز اللجنة الاهتمام على إعادة البناء وبناء المؤسسات وتحسين التنسيق داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة بحيث لا يخفت الاهتمام الدولي خلال فترات ما بعد الصراع الحاسمة.

وستتألف اللجنة، وهي هيئة استشارية، من ٣١ عضواً، سبعة من مجلس الأمن. بما فيهم الأعضاء الخمسة الدائمين؛ وسبعة آخرين من المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ وخمسة من أكبر ١٠ مساهمين مالياً في الأمم المتحدة؛ وخمسة من عشرة أمم تقدم أكبر عدد من القوات لعمليات حفظ السلام. وستختار سبعة أخرى لضمان التوازن الجغرافي على أساس المجموعات الإقليمية. ومن المتوقع أن يحضر ممثلون من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمؤسسات المانحة الأخرى الاجتماعات. وستلعب سلطات البلد الذي يخضع للدراسة من قبل اللجنة - بالإضافة إلى جيرانه - دوراً فعالاً في العملية.

وتتوارد فكرة لجنة بناء السلام من الحاجة المتصورة في الأمم المتحدة لنهج منسق متماسك ومتكامل تجاه بناء السلام والمصالحة بعد الصراع. ومن المتوقع أن تتعامل اللجنة مع الحاجات الخاصة للبلدان المعنية الخارجة من الصراع والمساعدة على الحيلولة دون نشوب صراعات مستقبلية بمساعدة الأطراف على إنهاء عمليات القتال والعمل صوب الانتعاش، وإعادة البناء والتنمية وفي تعبئة المساعدة الدولية.

وسيساعد اللجنة مكتب دعم لبناء السلام صغير، يوفر لها المعلومات والتحليلات الضرورية لتنسيق جهود الأمم المتحدة لبناء السلام.

وقد زادت أدوار حفظة السلام أيضا في تعقدتها وخطورتها في ٢٠٠٥. فحفظ السلام القوي، بما في ذلك العمليات العسكرية لحماية المدنيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية وهاييتي قد أودت بحياة ١٢١ من حفظة السلام توفوا في البعثة في ٢٠٠٥، بما فيهم تسعة جنود بنغلاديشيين قتلوا في كمين في جمهورية الكونغو الديمقراطية في شباط/فبراير.

وواجه مجتمع حفظ السلام أيضا مسألة قبيحة هي الاستغلال والانتهاك الجنسيين من قبل حفظة السلام والتي سماها وكيل الأمين العام جان - ماري غينيو "أحد أكثر الأحداث خزيا في تاريخ حفظ السلام في الأمم المتحدة". وفي تنفيذ لسياسة الأمين العام من التسامح الصفري تجاه الاستغلال والانتهاك الجنسيين أصبحت تلك السياسة الأولوية الأساسية لعمليات حفظ السلام والمنظمة بأسرها خلال عام ٢٠٠٥ والتي بدأت في تنفيذ توصيات على نطاق واسع من اقتراحات المستشار الخاص للأمين العام، بشأن الموضوع، الأمير زيد رعد الحسين من الأردن.

وواصلت أمانة الأمم المتحدة تحسين قدراتها في وزع عمليات حفظ السلام فورا بعد اتفاق السلام. وبالرغم من أن اقتراحات لقوة عسكرية احتياطية لم تكسب اعتماد الدول الأعضاء في القمة العالمية في ٢٠٠٥، فإن وثيقة الناتج حولت إقامة قدرات استعدادية احترازية شرطية.

وأصبحت عمليات حفظ السلام وبشكل متزايد "متكاملة" خلال العام الماضي، إذ عمل نواب الممثلين الخاصين للأمين العام في عدة بعثات كممثلين مقيمين تابعين للأمم المتحدة، مما يضمن أن النواحي الإنسانية والتنمية لموقف بعد الصراع - ووكالات الأمم المتحدة المعنية - قد تم تنسيق عملها بشكل أفضل ومترد مع عملية حفظ السلام.

وقد نسبت دراستان رئيسيتان في ٢٠٠٥ - واحدة من مؤسسة راند والأخرى من جامعة بريتش كولومبيا - الفضل إلى عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في المساعدة على تخفيض الصراع وبناء أمم مستقرة. ويبن تقرير الأمن البشري، كما كتب أحد من صاغوه، أن الأمم المتحدة "لعبت دورا حاسما في تعزيز الأمن العالمي".

واستشهدت مجموعة الأزمات الدولية في تقريرها في نهاية العام "مراقبة الأزمات" بأربع حالات للصراع تحسنت في نهاية ٢٠٠٥: ثلاث منها كانت في أيدي عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة - جمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار وأفغانستان.

وخلال عام من النمو والاعتماد المتجدد على عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة، فإن هدف الأمم المتحدة كان تحسين قدراتها على الوزع السريع والكفاء وتنفيذ ولاياتها بنطاق فريد من الخبرات "وواجب رعاية" السكان المضيفين وإقامة أساس فعال وكفاء من ناحية

التكلفة للسلم المستدام. وفي مواجهة تحديات متزايدة جديدة عن أي وقت مضى، ستواصل المنظمة تنفيذ الإصلاحات التي تستهدف تحسين الطريق التي تخطط بها وتقوم بوزع واستدامة عمليات السلام.

## عمليات حفظ السلام الرئيسية

### سيراليون: قصة نجاح في حفظ السلام

استكملت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون ولايتها في كانون الأول/ديسمبر، منهيّة ست سنوات من حفظ السلام في البلاد. وقد تمثل إنجازات البعثة نموذجاً لحفظ السلام الناجح، بالإضافة إلى نموذج لتأكيد الأمم المتحدة الجديد لبناء السلام.

في ١٩٩٩، تحرك حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة إلى سيراليون للإشراف على عملية سلام هشة تضمنت مراقبة وقف إطلاق نار غير مستقر، ودعم فترة انتقالية إلى الحكم الديمقراطي. ومنذ ذلك الأوان، ساعدت الأمم المتحدة البلد الذي مزقه الحرب على تحقيق إنجازات هائلة صوب السلام وبيّنت كيف يمكن للهيئة العالمية أن تستجيب لحاجات ومطالب البلدان التي تخرج من الصراع في بيئة عالمية متغيرة بشكل سريع.

وعلى مدار ولايتها، قامت الأمم المتحدة بنزع سلاح أكثر من ٧٥ ٠٠٠ مقاتل سابق بما في ذلك ٧ ٠٠٠ من المقاتلين الأطفال؛ وساعدت في إجراء انتخابات وطنية ومحلية، مكنت الشعب من المشاركة في اتخاذ القرار الذي يؤثر على حياته اليومية، وساعدت على إعادة بناء قوة الشرطة في البلاد لقوامها الذي سبق الحرب، وأسهمت في إعادة تأهيل البنية الأساسية وتوفير الخدمات الحكومية للمجتمعات المحلية.

وساعدت الأمم المتحدة أيضاً الحكومة على وقف الاتجار غير القانوني في الألماس وتنظيم الصناعة. وخلال الحرب، استخدم المتمردون الأموال من الماس "الدم" أو "الصراع" لشراء الأسلحة التي أذكت الصراع. والآن أصبح الألماس محركاً للنمو، إذ ارتفع الدخل الحكومي من الألماس من ١٠ ملايين دولار في عام ٢٠٠٠ إلى ١٦٠ مليون دولار في ٢٠٠٤ وفق أرقام صندوق النقد الدولي.

ولم تكن البعثة دائماً يُنظر إليها على أنها ستتحج: ففي مرحلة ما في أيار/مايو ٢٠٠٠ قاربت البعثة على شفى الانهيار عندما قامت الجبهة الثورية المتحدة (RUF) باختطاف مئات من حفظة السلام ونبذت وقف إطلاق النار في تحرك عرض للخطر مصداقية حفظ السلام التابع للأمم المتحدة. وفي إطار السخط والفوضى اللذين أعقبا ذلك، ضغط المجتمع الدولي على المتمردين للانصياع لوقف إطلاق النار وفرض عقوبات على ممالي الجبهة الثورية المتحدة. وبعدها أطلقت البعثة جهود وساطة جديدة وأتت بالخصمين إلى مائدة المفاوضات مرة أخرى. وأتت بقوات جديدة لمراقبة وقف إطلاق النار وبدأت في نزع سلاح المقاتلين من الجانبين. وفي مرحلة لاحقة بدأت المملكة المتحدة، التي أرسلت قوة لاستعادة السلام في

أعقاب انتهاك الجبهة الثورية المتحدة لوقف إطلاق النار في إعادة هيكلة الجيش، فيما ركزت البعثة والشركاء الدوليون الآخرون على تدريب قوات الشرطة المحلية.

وميز انسحاب البعثة استكمال معظم المهام التي أناطها بها مجلس الأمن. وساعدت البعثة على العودة الطوعية لأكثر من نصف مليون لاجئ ونازح داخلي. وساعدت الحكومة على استعادة سلطتها والخدمات الاجتماعية في المناطق التي كان يسيطر عليها المتمردون من قبل، ووجدت ودربت نحو ٤٠٠٠ من أفراد الشرطة بمساعدة فريق من الضباط من الكمنولث، وبنيت ووجدت عشرات من أقسام الشرطة. في الوقت نفسه، واصلت المملكة المتحدة مساعدة الحكومة على إعادة هيكلة الجيش.

وراقبت البعثة ودربت عشرات من السيراليونيين على حقوق الإنسان وكانت أساسية في إنشاء المحكمة الخاصة لسيراليون لمحاكمة أولئك المسؤولين في الجانب الأعظم عن جرائم الحرب. كما ساعدت البعثة الحكومة أيضا على إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة والتي كانت تتولى مهمة تضييد جراح الحرب عن طريق جمع مرتكبي الفظائع وضحاياهم معا.

ومع وكالات الأمم المتحدة قامت البعثة بعدة مشروعات للأثر السريع التي تولد الدخل لتوفير الوظائف لآلاف من الشبان الذين يعانون من البطالة والمقاتلين السابقين، وكذلك توفير الخدمات الأساسية للمجتمعات المحلية. وأعدت قوات البعثة بناء المدارس والعيادات وأطلقت ومولت مشروعات زراعية ومولت عيادات طبية مجانية في المناطق النائية.

تحميل مركبات على شاحنة أوكرانية "كاترين زيلنكو" تغادر سيراليون ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥

وكدلالة على استمرار الثقة الدولية في مستقبل سيراليون، تعهد المانحون بـ ٨٠٠ مليون دولار من المعونة في مؤتمر عقد في لندن في تشرين الثاني/نوفمبر لجمع الأموال من أجل التنمية. ويدفع الانتعاش الاقتصادي أيضا اللاجئين العائدون والنازحون الآخرون التواقون لإعادة بناء مجتمعاتهم. والمدن التي كانت تشبه الأشباح من قبل مثل كونو وحقول تونغو أصبحت الآن مكانا للنشاط الاقتصادي الأساسي مثل المناطق التي تنتج الألماس التي تجتذب الآلاف من الشبان. ومنذ عام ٢٠٠٢ توسع الاقتصاد بمعدل يبلغ ٧ في المائة ويتوقع صندوق النقد الدولي أن النمو المستقبلي سيتراوح بين ٦ و ٧ في المائة سنويا إذا استمر الموقف السياسي والاقتصادي مستقرين.

وبالرغم من التفاؤل بشأن المكاسب التي أتت بها البعثة، فإن سيراليون ما زالت تواجه كثيرا من التحديات: فالبلاد لا تزال هشة، وكما حذرت لجنة المصالحة والحقيقة فإن عليها أن تتخذ خطوات ملموسة لتناول الأسباب الأصلية للصراع وبناء ثقافة لحقوق الإنسان حتى يمكن للسلام أن يصبح مستداما. ويعتمد الاقتصاد بشكل كبير على أموال من المانحين. ونسبة غير متناسبة من الدخل تأتي من تعدين الألماس ما زالت تجد طريقها إلى أيدي غير الحكومة. وبالرغم من برامج إعادة الإدماج المستمرة فإن آلاف من المقاتلين السابقين والشبان - كثيرون منهم لم ينخرطوا في الدراسة أبدا - لا يزالون يعانون من البطالة. وباختصار فإن السلام لم يسفر بعد عن عوائد اقتصادية ملموسة ومنافع اجتماعية لأغلب السكان الذين يبلغ عددهم ٤,٨ مليون نسمة.

وللمساعدة على مواجهة هذه التحديات، فإن مكتب الأمم المتحدة المتكامل الجديد لسيراليون (UNOSIL) الذي أقيم أخيرا من المتوقع أن يتولى من البعثة مهام تبدأ في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وولايته هي تعضيد المكاسب التي حققتها البعثة. وسيساعد المكتب الجديد الحكومة على تعزيز حقوق الإنسان وتحقيق أهداف التنمية الألفية وتحسين الشفافية وإجراء انتخابات حرة ونزيهة في ٢٠٠٧. وسيعمل أيضا مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى وبعثاتها في دون المنطقة لتوفير الأمن للمحكمة الخاصة.

## ليبريا: الانتخابات تمثل نقطة تحول تاريخية

الليبريون يحصون الأصوات بعد إقفال مراكز الاقتراع، منروفيا، ليبريا، ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥

خط الليبريون صفحة جديدة في التاريخ في تشرين الثاني/نوفمبر عندما صوتوا لانتخاب أول امرأة أفريقية كرئيس للدولة، وهي إلين جونسون سيرليف، تحت مراقبة وثيقة من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. ووصف المراقبون الدوليون الانتخابات بأنها حرة ونزيهة عموما ومثلت هذه الانتخابات علامة تاريخية بارزة في النضال من أجل السلام في هذا البلد الذي مزقه الحرب إذ اختار الشعب الاقتراع بدلا من الرصاص.

وجاءت الانتخابات الوطنية التي أجريت في ١١ تشرين الأول/أكتوبر والانتخابات الرئاسية في الجولة الثانية التالية التي أجريت في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر والتي تنافس فيها جونسون سيرليف، وهي اقتصادية سابقة في البنك الدولي وجورج وي أحد أشهر لاعبي كرة القدم الدوليين وواحد ممن اختيروا لاعبي العام من قبل الفيفا (الاتحاد الدولي لكرة القدم)، نتيجة

لعملية السلام التي بدأت بتوقيع اتفاق السلام الشامل في آب/أغسطس ٢٠٠٣، والذي أنهى حرباً أهلية استمرت ١٤ عاماً وحولت بلداً كان مزدحماً في مرحلة ما إلى أحد أفقر بلدان العالم.

وقد كان عدد الناخبين هائلاً. وفي الجولة الأولى فإن ٧٥ في المائة من ١,٣٥ مليون ناخب مسجل قد ذهبوا إلى مراكز الاقتراع، وانخفض الرقم بعض الشيء في الجولة الثانية من الانتخابات الرئيسية، والتي كسبتها جونسون - سيرليف وبشكل كبير إذ حازت على ٦٠ في المائة من إجمالي الأصوات. وجاءت المشاركة الهائلة من الناخبين كشهادة كبرى على رغبة الشعب من أجل السلام وإنهاء دورة العنف وعدم الاستقرار.

ولعبت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا (UNMIL) وقوام قواتها من حفظة السلام بلغ ١٥ ٠٠٠ شخص، دوراً أساسياً في كل أوجه الانتخابات. فقد وفرت للجنة الانتخابات الوطنية (NEC)، والتي أجرت الانتخابات، النصح الفني والمساعدة اللوجستية الهائلة، والتي مكنت اللجنة من تغطية كل أنحاء البلاد في مواجهة بنية تحتية مدمرة وعدم وجود أي وسائل للاتصال تقريباً. ووفرت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا الأمن عبر عملية الانتخابات. وبالرغم من المشاغل الأمنية بالإضافة إلى عدم وجود أماكن مؤهلة للسكن أو المكاتب في المناطق حيث تم وزع الموظفين الانتخابيين، فإن البعثة تغلبت تدريجياً على هذه الصعوبات، وأنشأت مكاتب انتخابية عبر أنحاء البلاد.

وبسبب الارتفاع الشديد في معدل الأمية في البلاد، فإن التحدي الأساسي التالي سيكون تعليم الناخبين بالتسجيل للتصويت ومن ثم التصويت في الانتخابات. وقد قام المعلمون المدنيون بالانتشار في أرجاء البلاد وجهزوا أنفسهم بأشكال بيانية وإعلانات وملصقات توضح عملية التصويت. كما قامت مجموعات ثقافية (من الموسيقيين والراقصين والكميديين) بنشر التسلية في القرى فيما قاموا بنقل رسائل كانت جد مهمة. ونظمت البعثة مسابقات رياضية، وبخاصة مباريات في كرة القدم، وحفلات موسيقية حضرها فنانون من ليبيريا والبلدان المجاورة واجتذبت أعداد كبيرة من الأشخاص، ووفرت المناخ الممتاز لتوجيه الرسائل المهمة. ووزعت البعثة الآلاف من القمصان والملصقات والإعلانات التي وجهت رسائل عن الانتخابات.

وعبر العملية قامت محطة الإذاعة التي عملت لمدة ٢٤ ساعة يومياً بملء موجات البث بالمعلومات والرسائل التعليمية التي استقطبت السكان وطالبهم بأن يرحبوا بالانتخابات كفرصة لخط مسار جديد للبلاد. كما كانت هناك بعض التمثيليات والعروض الجماهيرية

والمناقشات بالإضافة إلى الأفلام والأفلام التسجيلية التي تم عرضها في هذه الاحتفالات التي نُظمت.

وبالرغم من التحديات العديدة التي واجهها مسؤولو الانتخابات، فإن عملية التسجيل استكملت بعدد ١,٣٥ مليون ناخب نصفهم من النساء من بين عدد السكان الذي يقدر بثلاثة ملايين نسمة. وتضمنوا أكثر من ٦١ ٠٠٠ من الناخبين الداخليين.

وبالنسبة للانتخابات، قامت البعثة باستخدام وتدريب الآلاف من عمال الانتخابات الليبريين وكذلك من يقومون بالسيطرة على التجمعات الجماهيرية وضباط تحديد الهوية، ومصدري بطاقات الاقتراع ومن يقومون بالسيطرة على صناديق الاقتراع والذين وفروا الأحبار لمساعدة ٣٠٧٠ مركز اقتراع عبر أنحاء البلاد. وقد كانت المهمة هائلة وكان التحدي الأكبر فيها بسبب ارتفاع مستوى الأمية، بالذات في المناطق الريفية.

وساعد حفظة السلام التابعين لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا على نقل المواد الانتخابية إلى مناطق الاقتراع عبر البلاد بالشاحنات وطائرات الهليكوبتر وحتى السفن إلى المناطق الساحلية التي لم يمكن الوصول إليها برا. وفي بعض المناطق قام الحملون بنقل بطاقات الاقتراع لأميال على عربات اليد. وقام حفظة السلام مع ضباط الشرطة التابعين للبعثة والشرطة المحلية التي تم تدريبها من قبل البعثة، بالمراقبة طوال الوقت للحفاظ على بيئة آمنة في أيام الانتخابات.

وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر بدأ الناخبون الانخراط في الطوابير بداية من الثانية صباحا للتصويت في مراكز الاقتراع التي وضعت في الكنائس والمدارس والمباني الحكومية وحتى الخيام والأكواخ في الريف. وقد حمل البعض بعض المقاعد الخشبية للجلوس عليها وبعض المظلات لكي يقوا أنفسهم من الأمطار والشمس. وقد طالت تلك الطوابير بعيدا عن مناطق التصويت لتصل إلى الشوارع. وأقر أكثر من ٣٥ ٠٠٠ مراقب وطني و ٤٢١ مراقبا دوليا بما فيهم الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر، ممن راقبوا أول انتخابات في ليبيريا بعد الحرب، الممارسة ووصفوها بأنها حرة ونزيهة.

وقال آلان دوس رئيس البعثة والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة بعد زيارة مراكز الاقتراع عبر البلاد ”كل مراكز الاقتراع التي زرناها اندهشت إزاء الصبر والتصميم والود الذي أبداه كل الليبريين في الوقت الذي مارسوا فيه أثنى حق ومسؤولية“.

وباحتضان ديمقراطية المشاركة من خلال الانتخابات الحرة والنزيهة فإن ليبيريا قد بدأت صفحة جديدة في تاريخها. وبالنسبة لبلد لم يعرف إلا الحرب لوقت طويل، فإن هذا الإنجاز السياسي كان هائلا ويشيد بعملية الإنقاذ الدولية التي خاضتها الأمم المتحدة.

إلا أن التحديات الاقتصادية التي تواجه الليبريين في ٢٠٠٦ هائلة. فقد انكمشت الميزانية الوطنية إلى نذر يسير من مستوياتها قبل الحرب. وتدين ليبريا بحوالي ٣ مليارات من الدولارات من الديون الخارجية. وأربعة من خمسة ليبريين يعانون من البطالة. وقد دُمرت البنية التحتية بشكل سيئ لدرجة أنه حتى العاصمة منروفيا لا تستطيع الحصول على مياه أو كهرباء لأكثر من عقد. وسيحتاج الأمر إلى استثمارات دولية هائلة لإعادة بناء البلاد. ولا يقدر أحد حجم المشكلة أكثر من الزعيمة المنتخبة الجديدة، والتي أنفقت معظم حياتها الوظيفية في مساعدة البلدان الأخرى على تنمية اقتصاداتها. وبلادها الآن في حاجة عاجلة إلى تجربتها وخبراتها.

### بوروندي: تقدم أساسي في حفظ السلام

ربما يعتبر عمل الأمم المتحدة في بوروندي في ٢٠٠٥ قصة نجاح في حفظ السلام وتدليل حيوي على أهمية الدعم الدولي القوي المستدام للديمقراطية خرجت توا من الصراع. وكانت عملية الأمم المتحدة في بوروندي (ONUB) أنشئت في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ لدعم الانتقال السياسي إلى حقبة من الديمقراطية والمصالحة الوطنية وقامت في ٢٠٠٥ بتوفير مساعدة انتخابية كبيرة أسفرت عن الانتخابات الرئاسية لـ ١٩ آب/أغسطس.

وقد تم صياغة جدول زمني انتخابي طموح من قبل الهيئة الانتخابية الوطنية المستقلة بناء على طلب من مبادرة السلام من منطقة البحيرات العظمى بشأن بوروندي، وهي مجموعة من الوسطاء الذين تضمنوا بين آخرين أوغندا وتنزانيا ورواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وضم المراثون الانتخابي البوروندي ست عمليات انتخابية منفصلة على فترة سبعة أشهر بدءا باستفتاء دستوري في شباط/فبراير وانتهاء في أيلول/سبتمبر بانتخابات على مستوى القرى.

وخلال فترة الانتخابات وفرت عملية الأمم المتحدة في بوروندي دعما للعمليات الانتخابية في شكل سوقيات ونقل لصناديق الاقتراع والبطاقات عبر البلاد وتعليم الناخبين من خلال أنشطة الإعلام الجماهيرية.

وفيما لا يزال الجزء الغربي من البلاد يتأثر بهجمات متكررة من متمردي باليهوتو - FNL (قوات التحرير الوطنية) ساعدت الأمم المتحدة على تنظيم أول انتخابات منذ عام ١٩٩٣. وبعد ١٢ عاما من الحرب الأهلية التي تسببت في معاناة هائلة، صمم السكان على المشاركة وخرجوا في جموع هائلة في شباط/فبراير وصوتوا بشكل ساحق دعما للدستور ما بعد الفترة الانتقالية. ومن بين ٣,٣ مليون ناخب مسجل مارس ٩٢ في المائة منهم حقهم المدني وصوتت نسبة ٩٠ في المائة بالإيجاب.

رجل من الـ CNDD-FDD يسلم أسلحته إلى مكتب التسجيل التابع للأمم المتحدة بالقرب من ماكامبا، بوروندي، ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٥

وبعدها بثلاثة أشهر في ٣ حزيران/يونيه، خرج الناخبون مرة أخرى في أعداد كبيرة لكي يعطوا نصرا ساحقا إلى المجلس الوطني للدفاع عن القوى الديمقراطية وقوات الدفاع عن الديمقراطية (CNDD-FDD) بزعامه بيير نكورونزيزا في الانتخابات الوطنية والتي كسب فيها المجلس والقوات ٩٣ من ١٢٩ دائرة.

في ٤ تموز/يوليه، خرج الناخبون مرة أخرى إلى مراكز الاقتراع لانتخاب أعضاء من الجمعية الوطنية. وفي ٢٩ تموز/يوليه انتخبت المجموعة الانتخابية من المجالس المحلية بشكل غير مباشر أعضاء مجلس الشيوخ. وانتخب البرلمانيون أيضا لضمان التوازن الجنساني والعرقى وتمثيلهما في البرلمان كما هو مطلوب بمقتضى الدستور. وكان هناك أربعة من الرؤساء السابقين للدولة وممثلون من الهوتو والتوتسي والتوا وهي مجموعات عرقية من بين أعضاء مجلس الشيوخ المختارين.

في ١٩ آب/أغسطس، فإن جلسة مشتركة لأعضاء الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ قد انتخبت بشكل ساحق بيير نكورونزيزا من الـ CNDD-FDD كرئيس جديد لبوروندي. وكانت آخر الجولات في هذه السلسلة الانتخابية التي أجريت على مستوى القرى في أيلول/سبتمبر.

وأدى نجاح عملية السلام إلى تدفق أكثر من ٥٠٠٠ من اللاجئين البورونديين في ٢٠٠٥ - أساسا من تنزانيا وآلاف من النازحين الداخليين الذين عادوا إلى مجتمعاتهم الأصلية. وأسهمت وكالات الأمم المتحدة بشكل هائل في مساعدة البلاد على التعامل مع هذا التحدي الجديد. فأيدت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين (UNHCR) العائدين وإعادة تأهيل وبناء المدارس والمنازل والمراكز الصحية.

كما وفر صندوق الطفولة التابعة للأمم المتحدة (اليونيسيف) المساعدة في شكل أدوات مكتبية للمدارس؛ وفتح برنامج الغذاء العالمي (WFP) مقاصف مدرسية وواصل إنشاء مشروعات العمل من أجل الغذاء ووفر المعونة الغذائية لقطاعات السكان الضعيفة في الأقاليم الشمالية حيث كان هناك نقص في الغذاء.

وتضمنت أنشطة عملية الأمم المتحدة في بوروندي دعم نزع السلاح وتسريح المقاتلين وحماية حقوق الإنسان وتعزيز الشرطة والقضاء. ومن خلال مشروع الأثر السريع تعاملت البعثة مع بعض الحاجات المحلية عن طريق بناء المراكز الجماهيرية والمدارس وتوفير المساعدة إلى الأطفال المحتاجين والمقاتلين السابقين من الأطفال.

وبترسيم الحكومة المنتخبة ديمقراطياً، فإن ولاية عملية الأمم المتحدة في بوروندي ستتغير خلال ٢٠٠٦، فسيتم انسحاب تدريجي لحفظه السلام بدأ في كانون الأول/ديسمبر من المتوقع أن يستمر. إلا أن السلام في أرجاء الأمة ما زال بعيد المنال إذ أن مجموعة المتمردين المعروفة باسم باليهوتو - FNL ما زالت لم تقبل وقف إطلاق النار وبدأ محادثات السلام.

في الوقت نفسه كان على الحكومة أن تتعامل مع مهام هائلة من إعادة بناء الاقتصاد الممزق بسبب حرب استمرت عقداً والمصالحة بين المجتمعات العرقية التي مزقتها الصراع بين الأشقاء وعدم الثقة المتأصلة.

وعليها أن تعمل لإدماج النسيج الاقتصادي والاجتماعي في البلاد وإعادة توطين أعداد هائلة من اللاجئين وتشجيعهم على العودة إلى ديارهم عن طريق آفاق السلام، وتوفير الوظائف للمقاتلين السابقين وحراس السلام، وإيجاد الموارد لتنفيذ وعد التعليم الأساسي المجاني للجميع.

معظم تلك التحديات يمكن الوفاء بها فقط باستمرار مساعدة المجتمع الدولي. ولتعزيز مكاسب عملية السلام، ستواصل عملية الأمم المتحدة في بوروندي العمل بشكل وثيق مع الحكومة الجديدة وتركز أنشطتها على تعزيز حقوق الإنسان والمساعدة على إقامة لجنة للحقيقة والمصالحة، وهي خطوة حيوية في تعزيز المصالحة الوطنية.

وستساعد أيضاً على تدريب قوة الشرطة الوطنية والمساعدة على إصلاح القطاع الأمني. وسيلعب محفل شركاء بوروندي أيضاً دوراً مهماً في تعبئة الدعم الدولي للديمقراطية الوليدة في بوروندي.

## هاييتي: بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي تعد لانتخابات طال انتظارها

بالرغم من التقدم الذي أحرز في الإعداد للانتخابات وفي إنشاء بيئة آمنة سالمة فإن الحكومة الانتقالية وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي واجهتا تحديات سياسية وأمنية خطيرة خلال ٢٠٠٥. فمؤسسات الحكومة ظلت ضعيفة بوجه عام والافتقار إلى الموارد ما زال يحد من قدرة السلطات المحلية على العمل بشكل سلس وبأثر سلبية على مصداقية

الدولة. وفي بعض المناطق فإن السلطات المحلية التي تم حلها ما زالت في مكانها واستمر العنف من العصابات الإجرامية.

وفيما عبر العام واجهت التحضيرات الانتخابية صعوبات فنية هائلة وتأجيلات متتالية لمواعيد الانتخابات، فإن تسجيل الأحزاب والمرشحين والناخبين تضمن نطاقا واسعا نسبيا من الرأي العام في هايتي. وعزز ذلك من مصداقية العمليات الانتخابية واحتمالات نقاش على نطاق واسع فيما يخص مستقبل هايتي.

ومن الملحوظ أن تسجيل الناخبين قد مثل نجاحا هائلا. فعلى فترة امتدت خمسة أشهر سجل ٣,٥ مليون هايتي من بين ما يقدر بحد أقصى هو ٤,٥ مليون ناخب مؤهلا للتصويت، أنفسهم للتصويت في الانتخابات في ٤٥٠ مركزا أنشئت عبر البلاد. بما في ذلك في منطقة ستيه سولاي الفقيرة.

وجاء تسجيل ٣٥ مرشحا رئاسيا، و ٤٢ حزبا سياسيا أنفسهم يعطي فكرة عن مدى اتساع النطاق السياسي في هايتي. وميزت مشاركتهم في العملية الانتخابية التزاما من أغلبية الهايتيين بالمشاركة في العملية الديمقراطية. وفي إدراك لأهمية الحوار بين الأحزاب السياسية المختلفة، نجحت البعثة في جعل الأحزاب السياسية تتفق على مدونة سلوك تناهض الفساد وعدم استخدام العنف لأغراض سياسية.

وأعلن المجلس الانتخابي المؤقت في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر أنه سيؤجل الانتخابات الأولى في البلاد مرة أخرى منذ أجبر الرئيس جون بارتراوند أرسيد على الخروج من منصبه في شباط/فبراير ٢٠٠٤. وطلب المجلس إجراء الانتخابات الرئيسية والتشريعية في بداية عام ٢٠٠٦ وأن يعقبها أي جولة ثانية محتملة في شباط/فبراير وإجراء الانتخابات المحلية والبلدية في آذار/مارس. وأعلن رئيس الوزراء أن الحكومة الانتقالية ستقدم استقالته في ٧ شباط/فبراير ولكنها ستقوم بممارسة عملها حتى تسمية رئيس وزراء جديد [أجريت الانتخابات في ٧ شباط/فبراير، ٢٠٠٦].

مكتب الإعلام لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وقسم المساعدة الانتخابية يجري دورة في مدرسة بيتونفيل الثانوية للمراهقين لكي يتم مناقشة الانتخابات القادمة. يقرأ الطلبة النشرات التي تصف دور البعثة في هايتي، ١١ كانون الأول/ديسمبر.

صورة للأمم المتحدة من صوفيا باريس

وكانت التّأجيلات المختلفة في الانتخابات نتيجة لعدد من العوامل التي تراوحت بين البنية الأساسية المنهارة في البلاد وضعف المجلس الانتخابي المؤقت (CEP). ولكن الضعف الأخير بالرغم من ذلك قد تم التعامل معه بشكل كبير من خلال تعيين مدير عام في تشرين الأول/أكتوبر واعتماد مرسوم يحدد توزيع المسؤوليات في هذا الإطار.

وعبر عام ٢٠٠٥، قامت البعثة بتوفير المساعدة اللوجستية والفنية إلى المجلس الانتخابي المؤقت لتنظيم الانتخابات بهدف ضمان مصداقية العملية. وبنهاية العام، قامت البعثة بوزع العشرات من كبار المدربين في الأقاليم لتدريب ٣٢٥ ١ وكيل انتخابي و ٨٠٩ مشرف على مراكز الاقتراع. وكان من المتوقع أن أولئك الوكلاء الانتخابيين بدورهم سيدربون أكثر من ٣٧ ٠٠٠ شخص في مراكز الاقتراع.

وبدأ المئات من المراقبين الانتخابيين من منظمات دولية وبلدان مختلفة الوصول إلى هايتي، متوقعين الإسهام في إجراء انتخابات حرة ونزيهة. وكان وجودهم بالإضافة إلى المراقبين المحليين للانتخابات من أجل المساعدة على منع أي مخالفات انتخابية والإبلاغ عنها وتصحيحها، خاصة في إطار المشاغل إزاء الصلات المحتملة بين الأحزاب السياسية والمجموعات المسلحة، والشكوك حول استقلال العاملين الانتخابيين، وموضوعات فنية أخرى يمكن أن تعرقل وصول الناخبين وشفافية التصويت وعمليات إحصاء الأصوات.

وداخل البلاد تحسن الموقف الأمني العام أيضا بالرغم من استمرار عنف العصابات والذي هدد الجماهير في مناطق كثيرة. وفيما أصبح الموقف الأمني خارج بورت أو برانس هادئا نسبيا عقب عمليات البعثة، فإن الحالة في العاصمة ظلت هشة.

موظفو شؤون الإعلام التابعين لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي يقومون بإجراء مقابلة مع أحد السكان المحليين في ستيه سولاي، هايتي، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥

وارتفع عدد عمليات الاختطاف بشكل كبير في بورت أو برانس خلال الربيع وأصبح مصدرا أساسيا للدخل، وأثر على الضحايا من كل الأعمار والخلفيات الاقتصادية، بالرغم من عدة عمليات قامت بها البعثة والشرطة الوطنية الهايتية لاعتقال من يشتبه في أنهم يقوم بعملية الاختطاف وإطلاق سراح ضحاياهم.

---

عدم وجود حكم قانوني قوي احترافي ووجود للمؤسسات القانونية لا يزال أحد أكبر التحديات التي تواجه هايتي

---

ولمواجهة العنف، عززت البعثة أعدادها من القوات لتصل إلى قوامها المخول به وهو ٦ ٧٠٠ وفي مرحلة لاحقة من العام إلى حوالي ٧ ٥٠٠ عقب قرار من مجلس الأمن بزيادة عدد حفظة السلام في ضوء التهديدات الأمنية الكثيرة المرتبطة بعملية الانتخابات.

وخلال الصيف فإن الحالة في بورت أو برانس تحسنت بشكل كبير في منطقة بيل - إير، حيث أنشأت البعثة والشرطة الوطنية الهايتية (HNP) وجودا أمنيا دائما. إلا أن منطقة سيتيه سولاى الفقيرة، وهي بقعة توتر أخرى في العاصمة، ما زالت تمثل تهديدا أمنيا خطيرا، ولقي عدد من حفظة السلام مصرعه أو أصيب بجروح في حوادث إطلاق نيران خلال العام.

وظلت الشرطة الوطنية الهايتية ضعيفة بالرغم من جهود البعثة لإصلاح وإعادة هيكلة القوة. ومما مثل مشغلا خاصا كان نمط سوء السلوك الخطير المزعوم لضباط من الشرطة الوطنية الهايتية. بما في ذلك ما زعم عن مشاركتهم في الإعدام دون محاكمة لتسعة أشخاص على الأقل في ٢٠ آب/أغسطس في مباراة لكرة القدم في بورت أو برانس.

وبالإضافة إلى المشكلات السياسية والأمنية، فإن هايتي واجهت أيضا وبشكل مستمر كارثة اقتصادية. فالبطالة الهائلة، ومعدل الأمية المرتفع للغاية والبنية الأساسية المدمرة قد اجتمعت لتجعل هايتي أحد أفقر البلدان في العالم.

وليس هناك شك في أن هايتي كانت تواجه مرحلة حاسمة في نهاية العام. إلا أن ارتفاع معدل تسجيل الناخبين ووجود المرشحين الذين يمثلون نطاقا واسعا من الرأي قد حسن من احتمالات انتخابات ذات مصداقية في بداية ٢٠٠٦. وأحرزت البعثة تقدما في التعامل مع تهديدات الأمن العاجلة. بالرغم من ذلك فإن هذه المكاسب ظلت هشة.

### كوت ديفوار: جهود السلام تتحرك بالرغم من سلسلة من التأخيرات

واصلت الأمم المتحدة وشركاؤها في المجتمع الدولي جهود تحريك عملية السلام في كوت ديفوار إلى الأمام وتشجيع الأطراف في الصراع على التوصل إلى اتفاق تفاوضي وتجنب العنف وإنهاء صراع استمر ثلاث سنوات في هذه الدولة التي تقع في غرب أفريقيا.

واستمر وقف إطلاق النار الذي أبرم في أيار/مايو ٢٠٠٣ وراقبته عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (UNOCI) وقوات الليكورن الفرنسية في السريان دون انتهاكات رئيسية لحظر السلاح الذي فرضته الأمم المتحدة. ولكن المواعيد المستهدفة لنزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع لم يتم الوفاء بها، وكذلك لم يتم الوفاء بالموعد المحدد للانتخابات الرئاسية والتي كان من المقرر دستوريا، أن تجرى بحلول ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وظلت البلاد مقسمة. واحتفظت حركة المتمردين السابقة المعروفة باسم القوات الجديدة

بالسيطرة على شمال البلاد، فيما ظل الجنوب تحت سيطرة الحكومة. وقام حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة والقوات الفرنسية بصيانة السلام في منطقة الثقة التي تفصل الجانبين. وفي حزيران/يونيه، حول مجلس الأمن زيادة في القوام العسكري لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بـ ٨٥٠ من العسكريين الإضافيين مما وصل بالقوام العسكري للعملية إلى ما يتجاوز ٧ ٠٠٠ بقليل. كما زاد من عدد ضباط الشرطة التابعين للأمم المتحدة ليصل إلى ٧٢٥.

وبزغت دلالة على أمل جديد في نيسان/أبريل عندما وقّعت الأطراف الأيغورية في اجتماع عقده تبو مبيكي، رئيس جنوب أفريقيا، ووسيط الاتحاد الأفريقي، اتفاق بريتوريا والذي تناول عددا من الموضوعات المثيرة للجدل حول الانتخابات ونزع السلاح. وبمقتضى الاتفاق وافق الجانبان على عدم الاعتراض على المرشحين الرئاسيين الذين تقدم بهم الموقعون على اتفاق لينوس ماركوسي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وكذلك أدرج اتفاق بريتوريا جدولاً زمنياً لنزع سلاح المتمردين السابقين وحل الميليشيات الموالية للحكومة.

وقد نَفَثَ اتفاق بريتوريا حياة جديدة في عملية السلام، وسحب المتمرّدون السابقون والقوات الحكومية أسلحتهم الثقيلة من خط المواجهة على جانبي منطقة الثقة. إلا أن هذا الزخم لم يطل لوقت طويل. وفي حزيران/يونيه، أعلنت القوات الجديدة أنها لن تنزع سلاحها حتى تلقي الميليشيات الموالية للحكومة بأسلحتها جانباً، ومن ثم أحرقت عملية السلام. كما تم وضع جدول زمني لنزع السلاح عندما اجتمع الجانبان مرة أخرى في بريتوريا في حزيران/يونيه واعتمد اتفاقاً حث على فرض عقوبات دولية على أي شخص يعترض السلام. ولكن مرة أخرى لم تستطع الأطراف أن تنفذ أحكام اتفاق بريتوريا.

طلاب الشرطة الأيغوريين يستجيبون لأوامر في حفل تخريج مركز التدريب الجديد لهم. سيقوم ضباط الشرطة أولئك بتوفير الأمن في مواقع DDR خلال عملية نزع السلاح، ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٥. صورة للأمم المتحدة من كاي شانغ

وبحلول أيلول/سبتمبر أصبح واضحاً أن الانتخابات لا يمكن إجراؤها بنهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ كما كان مقرراً. فالمقاتلون لم ينزع سلاحهم؛ وتسجيل الناخبين تأخر وكانت البلاد لا تزال مقسمة. وفيما اقترب الموعد النهائي، بزغت اختلافات جديدة حول المراسيم الرئاسية وعمل وتشكيل لجنة الانتخابات المستقلة.

وبانقضاء الموعد الزمني المحدد للانتخابات والتهديد بفراغ دستوري يلوح في الأفق، اتفق زعماء اللجنة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS) والاتحاد الأفريقي على مد ولاية الرئيس لوران جاباجو في منصبه لمدة عام. وحوّلت سلطات كبيرة لرئيس الوزراء - قُبلت من كل الأطراف - والذي سيشرّف على تشاطر السلطة الحكومية والانتقال إلى انتخابات جديدة بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. وأقامت اللجنة والاتحاد الأفريقي أيضا هيئتين جديدتين هما الفريق العامل الدولي ومجموعة الوساطة للإشراف على عملية السلام، وشارك في رئاسة كلتا الهيئتين الممثل الخاص للأمم المتحدة في كوت ديفوار. وأقر مجلس الأمن هذه القرارات في تشرين الأول/أكتوبر.

وأنشئ فريق العمل الدولي لتقويم ومراقبة عملية السلام وضمان احترام كل الأطراف الأيفورية لالتزاماتها. وكذلك كان من المقرر أن يكون الفريق ضامنا ومحكما محايدا لعملية السلام والمصالحة التي تؤدي إلى الانتخابات قبل ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. وفي أوائل كانون الأول/ديسمبر، توصل رئيس الاتحاد الأفريقي، الرئيس أولوساجون أوباسانجو من نيجيريا، ورئيس اللجنة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الرئيس مامادو تاندايا من النيجر؛ ووسيط الاتحاد الأفريقي، الرئيس مبيكي، إلى تعيين تشارلز كونن بان محافظ البنك المركزي لدول غرب أفريقيا، رئيسا جديدا للوزراء.

نجم موسيقى الريجي الأيفوري ألفا بلوندي يصبح أول موسيقي من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار من أجل السلام ويقبل ترشيحه في حفل لليوم الدولي للسلام، أبيدجان، كوت ديفوار، ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.  
صورة للأمم المتحدة من كاي شانغ

وأثرت الأزمة الأيفورية على السكان بأشكال عديدة: فقد فقط الآلاف وظائفهم وازداد الفقر وانتشر العنف السياسي وتمزق التماسك الاجتماعي. ووثقت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار انتهاكات لحقوق الإنسان من قبل مسلحين أفراد ومجموعات وقوات عبر أنحاء البلاد.

وحَدت الصدمات العرقية المستمرة من قدرة العملية على المساعدة. فقد أدى العنف في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة في قرى جوتروزون وبيتي دو كويه إلى قيود على حرية العملية في الحركة. وقام مؤيدو الحكومة بمنع حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة وقوات الليكون من دخول بعض القرى والبلدات، ومن ثم عرقلوا عملياتهم. وفي تموز/يوليه انتشرت هذه العراقيل إلى الجنوب بعد ما هاجم مهاجمون لم تحدد هويتهم بلدات أجوفيل وأنياما، مما

دفع إلى مخاوف بأن عملية السلام ربما انهارت. وقامت القوات الجديدة أيضا بالحد من حرية حركة حفظة السلام في المناطق التي تخضع لسيطرتها.

وفي الأشهر الأخيرة من ٢٠٠٥ زار عدد من كبار مسؤولي الأمم المتحدة كوت ديفوار وفي كل مرة أبرزوا الحاجة إلى حل الأزمة. وفي تموز/يوليه زارت المفوضة السامية لحقوق الإنسان لويز أربور البلاد ودعت لإنهاء حكم الرعب الذي يغذيه الجانبان عن طريق الإفلات من العقاب. وخلال زيارتها قامت لويس فريشيت، نائب الأمين العام للأمم المتحدة، بزيادة الوعي بالاستغلال والانتهاك الجنسين، فيما حذر رئيس لجنة الأمم المتحدة للعقوبات المعنية بكوت ديفوار، أدامانتوا باسيلاكس، الزعماء بأن العقوبات ستفرض على أي شخص يعرقل عملية السلام. كما زار المستشار الخاص للأمين العام لمنع الإبادة الجماعية خوان ميندس أيضا كوت ديفوار وأعرب عن القلق بأن التوترات الحالية يمكن أن تؤدي إلى انتهاكات خطيرة أخرى لحقوق الإنسان.

وبالرغم من النكسات في عملية السلام الأيفورية في ٢٠٠٥، ظل التفاؤل بأن خريطة الطريق الجديدة لكوت ديفوار - والتي صاغها فريق العمل الدولي - ستخرج البلاد من المأزق الحالي، وحالة اللاحرب واللاسلم، وتسفر عن نزع سلاح المقاتلين وحل الميليشيات، واستعادة سلطة الحكومة على أرجاء البلاد، وفي نهاية المطاف إجراء الانتخابات الوطنية بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

### السودان: وزع بعثة جديدة لتوفير المساعدة للاتحاد الأفريقي في دارفور

سيطرت ثلاثة أحداث مهمة على المسرح السياسي في السودان في ٢٠٠٥: توقيع اتفاق السلام الشامل التاريخي، والذي أنهى حربا أهلية استمرت ٢١ سنة في جنوب السودان بين الحكومة وجيش/حركة تحرير الشعب السوداني (SPLM/A)؛ وإنشاء بعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS) للمساعدة على تنفيذ الاتفاق؛ والوفاء غير المتوقعة لزعيم حركة تحرير الشعب السوداني، جون جارانج، بعد ثلاثة أسابيع من حلفه اليمين كأول نائب رئيس للسودان.

وفد دفعت أنباء مصرع جارانج في سقوط طائرة هليكوبتر في ٣٠ تموز/يوليه إلى أعمال شغب وعنف خلفت عنها عشرات الموتى ودمرت الممتلكات في الخرطوم وعدة مناطق أخرى. مما فيها جوبا وملكال في جنوب السودان. وهددت أعمال الشغب ليس فحسب بإزالة المكاسب التي تم التوصل إليها منذ توقيع اتفاق السلام في كانون الثاني/يناير بل أيضا استقرار الحكومة. وتحركت حركة تحرير الشعب السوداني بسرعة لتأكيد سلفاجير كخليفة

لجارانج، وكما جاء في اتفاق السلام، أصبح أيضا أول نائب رئيس للسودان ورئيس حكومة جنوب السودان المتمتعة بشبه الحكم الذاتي.

وتمتضى أحكام اتفاق السلام الشامل، فإن الجنوب سيحظى بالحكم الذاتي لمدة ست سنوات بعدها يجري استفتاء لتقرير ما إذا كان سينفصل أو يظل جزءا من دولة موحدة. وسيتم تشاطر عائدات النفط والموارد الأخرى بشكل متكافئ بين الحكومة والجنوب. وستتم إعادة هيكلة النظام السياسي لحكومة الخرطوم على أساس مبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. وسيتم دمج الجيشين إذا قرر الجنوب عدم الانفصال بعد ست سنوات. تلك بلا شك تحديات هائلة ستتطلب تعبئة كاملة للقدرات المؤسسية والموارد البشرية والإرادة السياسية من الطرفين.

وأخيرا تولت حكومة وحدة وطنية السلطة في ٢٢ أيلول/سبتمبر بعد تأخيرات في تنفيذ اتفاق السلام بسبب وفاة جارانج والاختلافات حول توزيع المناصب الحكومية بين الحكومة وحركة تحرير الشعب السوداني. وفي كانون الأول/ديسمبر رُسمت حكومة جنوب السودان بعد اعتماد الدستور المؤقت لجنوب السودان.

وقد أعطى ترسيم حكومة الوحدة الوطنية والتطورات الإيجابية في جنوب السودان، بالرغم من وفاة جارانج، زحما لتنفيذ اتفاق السلام. ولكن بعثة الأمم المتحدة في السودان واجهت تحديات متزايدة في إطلاق عملية كبيرة ومعقدة بهذا الشكل في بلد يبلغ حجمه تقريبا حجم أوروبا الغربية. وحتى ١٣ كانون الأول/ديسمبر تم وزع نحو ٣٠٠ ٤ من العسكريين من القوام المخول للبعثة وهو ١٠ ٠٠٠ من القوات.

وفيما عملت البعثة على زيادة وجودها لحفظ السلام في السودان، فإن البعثة أيضا بدأت بالاشتراك مع وكالات الأمم المتحدة في مساعدة البلاد على حل الصراعات المستمرة، والنهوض بالمصالحة الاجتماعية وتشجيع الحوار وتحديد حاجات الحكومة الجديدة. ووافقت الأمم المتحدة وشركاءها الدوليون على توفير المعونة الفنية للمساعدة على إنشاء هيئات أساسية تساعد على تنفيذ اتفاق السلام الشامل. وفي آب/أغسطس أنشأت الحكومة الهيئة السياسية لوقف إطلاق النار لمراقبة والإشراف على تنفيذ الاتفاق وتوفير الحفل السياسي للمناقشات بين الطرفين والمجتمع الدولي.

وقامت بعثة الأمم المتحدة في السودان أيضا بتوفير جهود المساعي الحميدة والدعم السياسي للجهود المختلفة المبذولة لحل الصراعات الحالية في البلاد. وبمساعدة من البعثة، والبرنامج الإنمائي واليونيسيف، وضعت الحكومة السودانية اللمسات الأخيرة على خطط نزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج المقاتلين في ظل برنامج فُصل كي يولي الاهتمام إلى حاجات الأطفال

من الجنود، والنساء والمعوقين اللذين ارتبطوا بالمجموعات المسلحة المختلفة. وتدفقت الأموال بشكل مطرد أيضا لبرنامج نزع السلاح من عدة بلدان مانحة.

حفظة السلام من بنغلاديش يقومون بأعمال بناء الطرق في جوبا، السودان، ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٥.

صورة لبعثة الأمم المتحدة في السودان من جون تشارلز

لكن اتفاق السلام الشامل لم يفعل الكثير في تخفيف الأزمة في منطقة دارفور وحيث واصلت مجموعتان محليتان من المتمردين، حركة العدالة والتكافؤ والحركة/الجيش الليبري السوداني، قتال القوات الحكومية ومجموعات الميليشيات المتحالفة معها. وكان المتمردون قد حملوا السلاح في ٢٠٠٣ حيث زعموا أنهم يعانون من الإهمال والتهميش في الحياة السياسية والاقتصادية في البلاد. وأدت عمليات قتل جماعية وهجمات على القرى وعمليات اغتصاب إلى وفاة عشرات الآلاف وهرب أكثر من مليوني شخص من ديارهم إلى مخيمات اللاجئين في دارفور وتشاد المجاورة.

وإزاء الشعور بالغضب والسخط الذي تولد بسبب استمرار عمليات القتل والنزوح الجماعي لقرى بأكملها، زادت بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان (AMIS)، بدعم لوجستي من الأمم المتحدة وأموال من الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، وحلف شمال الأطلسي ومائتين آخرين، من وزعها لمراقبي وقف إطلاق النار إلى أكثر من ٦٣٠٠ عسكري للمساعدة على إنهاء الأزمة في دارفور. وساعدت بعثة الأمم المتحدة في السودان مراقبي الاتحاد الأفريقي في التخطيط وتوفير المساعدة الفنية من خلال خلية للمساعدة تابعة للأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي، من مقرها في أديس أبابا، إثيوبيا. وعملت الأمم المتحدة أيضا بشكل وثيق مع الشركاء الدوليين الآخرين على تسهيل جهود لجنة الاتحاد الأفريقي للحصول على موارد وحاجات أخرى لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان.

وبالإضافة إلى مراقبة وقف إطلاق النار المهش في منطقة دارفور قام الاتحاد الأفريقي أيضا بزيادة جهوده في التوصل إلى اتفاق لإنهاء القتال بين مجموعات المتمردين. ولكن بالرغم من عدة جولات من المحادثات في أبودجا بنيجيريا، ظل الحل بعيد المنال إذ أن الانقسامات بين المتمردين زادت. ولمساندة جهود الوساطة التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي، اجتمعت بعثة الأمم المتحدة في السودان مع القادة السياسيين والعسكريين لحركتي المتمردين للتشجيع على المرونة السياسية في المفاوضات وإبداء إرادة سياسية أكبر للتوصل إلى اتفاق في محادثات أبودجا. وأيدت البعثة أيضا عملية المصالحة في دارفور بالمحافظة على الاتصالات مع مجموعات المجتمع

المدني المحلية وتشجيعها على دعم مفاوضات أبودجا. وكجزء من محاولات المصالحة، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسات الأكاديمية في دارفور قامت بعقد عدد من الحلقات الدراسية حول حكم القانون وحل الصراع. ولكن في نهاية ٢٠٠٥ أصبحت الحالة في دارفور أكثر تعقدا بانتشار المجموعات المسلحة والعصابات ودخول المتمردين التشاديين والفارين من الجيش الذين تجمعوا في دارفور للهجوم على تشاد.

وفي الوقت الذي انتهى فيه عام ٢٠٠٥ واصلت حكومة الوحدة الوطنية مواجهة عدة تحديات. فقد كان عليها أن تنهي الصراعات في الشرق والجنوب وغرب البلاد، خاصة عدم الاستقرار المستمر في دارفور، والذي ظل يهدد الموقف الأمني العام في السودان والمنطقة. وسيحتاج كلا الطرفين في اتفاق السلام إلى إبداء الإرادة السياسية الضرورية لتنفيذ اتفاق السلام الشامل، إذ أنهما قد تخلفا بالفعل عن الوفاء بالجدول الزمني المحدد. كما واجه السودان أيضا تحديات خطيرة في توزيع عوائد السلام والتي ستقنع الشعب السوداني، خاصة شعب الجنوب، بمزايا السلام والوحدة.

### جمهورية الكونغو الديمقراطية: القوام القوي يعجل بالعملية السياسية

في ٢٠٠٥ اتخذت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (MONUC) سلسلة من الخطوات المهمة لدعم العملية السياسية الانتقالية في البلاد وتغيير النطاق الإجمالي لحفظ السلام التابع للأمم المتحدة.

وبقوام مخول هو ١٦٧٠٠ فرد من العسكريين بمقتضى قرار مجلس الأمن ١٥٦٥، بدأت البعثة بإقامة أول قيادة متعددة الجنسيات والفرق العسكرية في تاريخ حفظ السلام التابع للأمم المتحدة. (معظم عمليات حفظ السلام تعمل كفرقة عسكرية واحدة). وفي مدينة كسينغاني في شمال وسط الكونغو بدأت الفرقة الشرقية عملياتها في شباط/فبراير، وأشرفت على لواء يتألف من أربع كتائب في منطقة إيتوري، ولواءين آخرين في إقليمي كيفو الآخرين.

وقامت قيادة فرقة البعثة في منطقة إيتوري المضطربة ببرنامج نموذجي لنزع السلاح وإعادة الإدماج الجماهيري، وكانت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية الانتقالية قد أطلقتها في أواخر ٢٠٠٤ بالاشتراك مع البعثة والبرنامج الإنمائي. وبحلول منتصف نيسان/أبريل فإن حوالي ١٥٠٠٠ من رجال الميليشيات قد نُزع سلاحهم وتم استعادة ٧٠٠٠ قطعة سلاح. ولدعم الاستقرار ولمواصلة ممارسة الضغط على حوالي ٢٠٠٠ شخص من بقايا المجموعات المسلحة في إيتوري، فإن البعثة قد أقامت فيما بعد فريق مهام إيتوري من حفظة السلام

التابعين للأمم المتحدة والجيش الكونغولي، والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (FARDC)، وبقدرة على القيام بعمليات سلام "قوية" في أي مكان في المنطقة.

أول تدريب ووزع للواء المتكامل من القوات المسلحة الكونغولية يعبر النهر إلى ليتوري في كيسنغاني، جمهورية الكونغو الديمقراطية، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. صورة من بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

ومن بين ألح الحاجات لجمهورية الكونغو الديمقراطية كانت إقامة قوة جيش كامل وشرطة. وفي ٢٠٠٥ دربت البعثة ستة ألوية عسكرية و ١٨ ٠٠٠ ضابط شرطة كونغولي. واستكملت المرحلة الأولى لإدماج الجيش الجديد في نهاية العام بوزع اللواء السادس المتكامل من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي نصر جزئي لعملية السلام، في ٣١ آذار/مارس شجبت مجموعة المتمردين الهوتو من رواندا، القوات الديمقراطية لتحرير رواندا (FDLR)، والتي كانت تعمل في كيفوس، الإبادة الجماعية التي تمت في رواندا في ١٩٩٤ وتعهدت بالعودة إلى ديارها في سلام. وقامت البعثة بسرعة بإنشاء ستة مناطق تجميع في كيفوس، ولكن أعضاء القوات الديمقراطية لتحرير رواندا لم يسلموا أنفسهم بأعداد كبيرة. وفي حزيران/يونيه، انقسمت زعامة القوات وأخرت من إعادة التوطين الكاملة للمتمردين في رواندا.

وفي نهاية حزيران/يونيه، أعلنت الحكومة الانتقالية نيتها أن تنزع بالقوة سلاح مقاتلي القوات الذين يعملون في الشرق. وباستخدام ولايتها لحماية المدنيين، فإن حفظ السلام التابعين للبعثة والقوات الحكومية قاموا بشن سلسلة من العمليات العسكرية القوية المشتركة والتي استهدفت إخراج المتمردين من المخيمات وتطهيرها منهم. وفيما حققت هذه العمليات بعض النتائج المثيرة للإعجاب، فإنها لم تستكمل إعادة التوطين الكاملة للمجموعات المسلحة الأجنبية. وفي أحيان عديدة عبر العام، فإن الإجراءات المكثفة من قبل البعثة في إيتوري وكيفوس قد استنبطت نيران انتقامية من بعض المخربين والمقاتلين المعادين. ولقي ١٣ شخصا من أصحاب الخوذات الزرقاء مصرعهم في القتال في ٢٠٠٥، فيما عانى العشرات من الآخرين من إصابات. ووقع أفتك تلك الحوادث في ٢٥ شباط/فبراير عندما لقي تسعة من جنود حفظ السلام التابعين للبعثة من بنغلاديش كانوا يقومون بدورية على الأقدام لحماية مخيم ل ٨ ٠٠٠ شخص من النازحين داخليا، مصرعهم في كمين خطط بشكل جيد ونُسق في كافييه، على بعد ٨٠ كيلومترا تقريبا شمال بونيا على بحيرة ألبرت.

أطباء من الفرقة المغربية التابعة للبعثة يعالجون اللاجئين في تشيه، إيتوري بعد أن هربوا من ديارهم بسبب قتال الميليشيات العنيف في ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥. صورة للبعثة من كريستوف بوليراك

وسهلت ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية القوية بالإضافة إلى مستوى مرتفع من الدعم الدولي في ٢٠٠٥ ما كان يبدو مستحيلا قبلها بعدة سنوات: فقد سجل أكثر من ٢٤ مليون ناخب كنگولي أنفسهم للتصويت. وفيما بين حزيران/يونيه وكانون الأول/ديسمبر، وفرت البعثة للهيئة الانتخابية المستقلة في البلاد الخبرة اللوجستية والفنية والمشورة. ووزعت مجموعات تسجيل الناخبين على ٩٠٠٠٠ مركز للتسجيل عبر البلاد وحتى أنأى أركان جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي بلد تبلغ مساحته حجم أوروبا الغربية. وقد تم نقل بعض المواد حتى بالقوارب الصغيرة. وجاء التزام قوات البعثة لكى يبدد حتى بعض المخاوف المنتشرة على نطاق واسع بأن الصراع الداخلي والعنف سيفسد عملية التسجيل. وفي إيتوري فإن نسبة ٩٠ في المائة تقريبا من الناخبين سجلوا أنفسهم فيما استكمل سبعة من إحدى عشر إقليما في جمهورية الكونغو الديمقراطية عملية التسجيل. ومن المهم أيضا أنه في ١٨ و ١٩ كانون الأول/ديسمبر تم إجراء الاقتراع على استفتاء الدستور في غياب أية أحداث أمنية خطيرة، مما مثل نقطة تحول تاريخية في تاريخ البلاد، حيث مثل أول فرصة للشعب الكونغولي لاختيار نظامه للحكم منذ أكثر من ٤٠ عاما.

وفيما قام حفظة السلام بضمان السلامة حيث تم وزعهم ميدانيا، فإن طيران البعثة قد سجل أرقاما جديدة في السلامة في السماء. وتعد جمهورية الكونغو بلدا متنامي الأطراف وبنيته الأساسية شبه مدمرة بالكامل، ومعظم النقل اللوجستي الأساسي تقريبا يتم جوا. وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، عندما احتفلت البعثة بعيد ميلادها السادس سجلت البعثة ١٣٠٠٠٠ ساعة من العمليات السالمة، وهو رقم قياسي آخر في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وبأسطول يتألف من ٦٨ طائرة تعمل من أكثر من ٦٠ مطارا ومهبطا، فإن طيران البعثة أصبح ينافس شركات الطيران التجارية وتجاوزها ليصبح أكبر شركة طيران في أفريقيا. فضلا عن ذلك فإن تلك البنية التحتية ثبت أنها أساسية في نقل المجموعات الانتخابية والشحنات والأفراد الذين دعموا تنظيم الانتخابات المقرر إجراؤها في ٢٠٠٦.

وفي مجال دعم البعثة والإصلاح، أخذت البعثة السبق عبر تنفيذها لمفهوم "البعثة المتكاملة". وعمل أفراد متنوعو المواهب من أسرة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على تحقيق نتائج مثل إعادة توطين اللاجئين الكونغوليين من تنزانيا وإنتاج أشرطة فيديو وبرامج

إذاعية في موضوعات متعددة صممت لتعليم وتوعية المواطنين الكونغوليين، فيما قاموا بتعبئة الأموال من المجتمع الدولي.

في الوقت نفسه ضربت البعثة مثلاً ملموساً على عمليات حفظ السلام في المستقبل بافتتاحها مكتب في ١ آذار/مارس للتعامل مع الانتهاك والاستغلال الجنسيين، وكان الأول من نوعه في عملية لحفظ السلام. وعمل ١١ موظفاً على وضع السياسة والتدريب والتوعية وكذلك حققوا في حوالي ١٠٠ حالة مدنية وعسكرية على فترة ستة أشهر. وأسفرت جهود المكتب عن ترحيل ٣٨ شخصا وعمليات رفت بالإضافة إلى توجيه اتهامات جنائية على سوء التصرف الخطير.

وفي عام ٢٠٠٥ أيضاً أصبحت إذاعة أو كابي، أول مشروع إذاعي مشترك أنشئ في ٢٠٠٢ من قبل إدارة الإعلام التابعة للبعثة ومؤسسة هيرونديل، وهي منظمة غير حكومية سويسرية، أكبر شبكة إذاعة وطنية ليس فحسب في جمهورية الكونغو الديمقراطية ولكن في تاريخ حفظ السلام التابع للأمم المتحدة. وارتفع عدد المستمعين للإذاعة التي تبث إرسالها على الموجة القصيرة والموجة المتعددة الترددات المعروفة باسم FM إلى عنان السماء في كل أقاليم البلاد، بما في ذلك العاصمة كينشاسا. وفيما يتبدى الجدول الانتخابي في ٢٠٠٦، فإن الشبكة الإذاعية، بمصداقيتها التي كانت على أساس أنها "صوت البعثة"، ستخدم كأداة أساسية في المساعدة على توثيق العملية الانتخابية الديمقراطية ونتائجها حتى في أكثر الأركان المعزلة للبلاد.

وخلال ٢٠٠٥ حققت البعثة تقدماً هائلاً صوب الوفاء بأهدافها الأساسية. وظل شركاؤها متفائلين بأنه في ٢٠٠٦، فإن أول انتخابات مستقلة لجمهورية الكونغو الديمقراطية منذ أكثر من ٤٠ عاماً ستسفر عن سلام وأمن مستدامين، فيما تحاول أن تتعامل مع إرث الحرب من خلال تنمية إنسانية واقتصادية ملموستين.

## كوسوفو: محادثات الوضع تبدأ في التحرك

في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر أعطى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الإشارة الخضراء لبدء عملية تحديد الوضع المستقبلي لكوسوفو المنقسمة عرقياً. وبدأت العملية في كانون الأول/ديسمبر تحت زعامة مارتي أهتيساري، المبعوث الخاص للأمم المتحدة، مما ميز ذروة عملية سياسية استمرت ست سنوات وأشار إلى بداية مرحلة جديدة من حياة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (UNMIK).

وحاولت البعثة على مر السنوات الأربع الماضية أن تنفذ السياسة وفق صيغة "معايير كوسوفو"، والمعروفة على نطاق أوسع باسم "معايير ما قبل الوضع". وبمقتضى هذا الاتفاق، من المتوقع أن تطور كوسوفو مؤسسات ديمقراطية مستقرة تحت إدارة البعثة قبل اتخاذ أي قرار حول وضعها المستقبلي. وتضمن المعايير النهوض بحقوق الإنسان، وإرساء حكم القانون وحماية حقوق الأقليات.

وكانت المهمة هائلة كما وضح لكن تقدم المؤسسات البازغة في كوسوفو لم يكن بنفس الشكل لها جميعا. إلا أنه بالرغم من الإحباط من جانب الأغلبية من ألبان كوسوفو إزاء عدم التقدم صوب هدفهم النهائي وهو الاستقلال، فقد كانت هناك بعض التطورات الإيجابية في العام الماضي. فقد اتخذت خطوات هائلة في الوفاء "بالمعايير". وحيث تحسن الأمن فإن عمليات تنفيذ حكم القانون لم تكن بنفس الاتساق. وكان التقدم ضعيفا بوجه خاص في حماية حقوق الأقليات وعودة النازحين داخليا.

وفي تشرين الأول/أكتوبر، سجل السفير كاي إيد، الذي عينه أمين عام الأمم المتحدة لاستعراض الحالة في كوسوفو، أن التقدم في الوفاء بالمعايير لم يكن متكافئا على كل الأصعدة. إلا أنه أوصى ببدء العملية التي تؤدي إلى تحديد وضع كوسوفو المستقبلي. ولكنه حذر من أن "المعايير" و "الوضع" لن تكون بيت القصيد في العملية السياسية التي تؤدي إلى حماية حقيقية لحقوق الأقليات من قبل أغلبية السكان. وحذر الدبلوماسي النرويجي بأن الحياة السياسية في كوسوفو لا يمكن أن تنصب بشكل إجمالي على محادثات الوضع مهما كانت حيويتها. وأكد أن هناك عملا كثيرا يجب أن يتم حتى فيما تضي المحادثات.

في الوقت نفسه في أيلول/سبتمبر بدأت البعثة العمل على ستة مجالات للأولوية: استمرار تنفيذ المعايير، والإصلاح الشامل للحكومة المحلية، وتحسين الأمن، وبناء القدرات المحلية، وصيانة بيئة سالمة آمنة، وإعادة هيكلة البعثة نفسها.

ووضح التقدم بالفعل في بعض المجالات. فقد صاغت البعثة خطة لإعادة هيكلة وجودها في كوسوفو. وبدأت في محادثات غير رسمية فنية مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا حول التخطيط للطوارئ لترتيبات مستقبلية محتملة لمشاركتها في كوسوفو في أعقاب تحديد وضعها المستقبلي. وبدأت البعثة المناقشات مع كل المجموعات في كوسوفو حول ترتيباتها الأمنية المستقبلية. وبنهاية ٢٠٠٥، فإن البعثة كانت قد بدأت في نقل بعض مسؤوليات الشرطة والعدالة من البعثة إلى وزارتي الداخلية والعدالة الجديدتين. واستكمل نقل إدارة أقسام الشرطة حيث يدار ٣٣ قسما للشرطة وخمسة من ستة من مقرات إدارة الشرطة الإقليمية من قبل أبناء كوسوفو بنهاية ٢٠٠٥.

وفيما مدة ونتيجة محادثات الوضع لا تزال غير مؤكدة، فإن قرار مجلس الأمن يعني أن البعثة قد بدأت في الطريق الذي سيؤدي بها في نهاية المطاف إلى أن تنضم إلى مجموعة متزايدة من بعثات حفظ السلام الناجحة.

### إثيوبيا وإريتريا: المأزق السياسي مستمر وسط توترات متزايدة

شهد عام ٢٠٠٥ زيادة في تأزم الموقف بين إثيوبيا وإريتريا من ناحية عملية السلام واحتمال عودة الحرب إلى الاندلاع الذي ارتفع في الوقت الذي اقترب فيه العام من نهايته. وبالرغم من أن قيادة بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا واصلت الحديث إلى كل الأطراف في عملية السلام في محاولة لكسر طوق المأزق، إلا أن الطرفين ظلّا متعنّتين كما كانت عليه الحال طوال الوقت. كما ذهبت الجهود المستدامة من قبل المجتمع الدولي لإقناع إريتريا بالحوار مع إثيوبيا سدى. وفيما واصلت إثيوبيا رفض أجزاء ذات مدلول من القرار الخاص بلجنة ترسيم الحدود بين إريتريا وإثيوبيا (EEBC)، فإن إريتريا واصلت رفضها لخطة السلام المؤلفة من خمس نقاط التي أعلنتها إثيوبيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

وأسهّم عاملان في تدهور الحالة. أولاً قامت إثيوبيا بتحريك قواتها المسلحة بحيث اقتربت من منطقة الأمن المؤقتة (TSZ)، بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ وبداية ٢٠٠٥. وبالرغم من أن إثيوبيا أصرت على أن التغيير كان دفاعياً إلى حد كبير، فإن إريتريا نظرت إلى ذلك على أنه موقف عدائي. ولم تلتزم إثيوبيا بدعوات مجلس الأمن بأن تعكس قرارها. ثم في ٥ تشرين الأول/أكتوبر فرضت إريتريا حظراً على كل رحلات الهليكوبتر التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا في مجالها الجوي، بالإضافة إلى كثير من الدوريات الليلية التي تقوم بها مركبات البعثة داخل منطقة الأمن المؤقتة. وقالت الحكومة إن الحظر كان ضرورياً لحماية أراضيها، ولكن التحرك أثار الشبهات في إطار المجتمع الدولي، وبشكل أكبر لدى إثيوبيا - حول النوايا الحقيقية لإريتريا.

وقد خفض الحظر على رحلات الهليكوبتر مباشرة من قدرة البعثة على مراقبة التطورات في منطقة الأمن المؤقتة وقدرتها على تحذير المجتمع الدولي من أي خطر وشيك. بالإضافة إلى ذلك فإن الحظر عرّض للخطر سلامة حفظة السلام التابعين للبعثة والذين تم وزعهم على حدود منطقة الأمن المؤقتة، إذ أن ذلك كان يعني أنه في حالة حدوث حوادث، فإن الإجلاء الطبي الجوي لن يعود ممكناً. وقامت البعثة بالإضافة إلى مجلس الأمن والأمين العام وأطراف أخرى بتوجيه مناشدات عاجلة إلى الحكومة الإريترية لرفع الحظر فوراً، ولكنها ذهبت سدى.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر طالب مجلس الأمن بأن ترفع إريتريا كل القيود التي فرضتها على البعثة وحث الطرفين على ممارسة أقصى قدر من ضبط النفس والعودة إلى الوضع الذي كان سائدا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، في غضون ٣٠ يوما. وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر، طلبت الحكومة الإريترية من موظفي البعثة الذين يحملون جنسيات الولايات المتحدة وكندا وأوروبا والاتحاد الروسي بمغادرة إريتريا في غضون عشرة أيام، وهو قرار أدانته الأمم المتحدة بقوة. وفي بيان أكد الأمين العام بأن قرار إريتريا يتعارض والتزاماتها بمقتضى الميثاق والمبادئ الأساسية لحفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

وأجبر حظر طيران الهليكوبتر البعثة على أن تعيد نشر بعض مواقعها العسكرية حرصا على سلامة حفظة السلام ولتجنب أي مشكلات لوجستية. وأجبر تدهور المأزق واستمرار القيود المفروضة على البعثة أيضا مجلس الأمن على تخويل البعثة أن تعيد وزع بعض أفرادها من إريتريا إلى إثيوبيا في عملية تمت في كانون الأول/ديسمبر.

وبالرغم من هذه الصعوبات فإن البعثة واصلت تركيز عملها على المجالات المهمة الأخرى. على سبيل المثال، في ٢٠٠٥، بدأ العنصر الإنساني في البعثة في دعم نهج أكثر تنسيقا صوب تنفيذ مشروعات الأثر السريع، وبرنامج فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز، والتدريب على مسائل الاستغلال والانتهاك الجنسين، بالإضافة إلى إدماج المناظير الجنسانية في عملها. واجتمع محفل بشكل دوري لتنسيق العمل وتبادل المعلومات وتنفيذ المشروعات. ونتيجة لمبادرته، فإن المحفل اتخذ خطوات لتحسين إدارة مشروعات الأثر السريع والتعجيل باعتمادها والحصول على تمويل للبعثة بأقل تأخير ممكن.

وبالاشتراك مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين التابع للأمم المتحدة واصلت البعثة مراقبة حالات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها والتي تضمنت المجموعات الأضعف مثل الأطفال والنساء، وبخاصة عمليات الاختطاف والاختفاء وعبور الحدود في منطقة الأمن المؤقتة والمناطق المحيطة بها.

مجموعة مزيلي الألغام من الكتبية البنغلاديشية يعملون كجزء من عمليات إزالة الألغام المتكاملة التي تقوم بها البعثة في منطقة الأمن المؤقتة، إريتريا، ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٥  
صورة للبعثة من هيلينا مولكرنس

وتعاملا مع المأزق، زادت البعثة من أنشطتها الإعلامية للوصول إلى الجماهير في جانبي الحدود لزيادة الوعي بما تقوم به الأمم المتحدة والموضوعات التي تطرق. هذه الأنشطة تمت في العاصمتين بالإضافة إلى القطاعات وتم تلقيها بشكل حماسي من الجماهير.

وقد أصاب عمل البعثة لإزالة الألغام الأرضية في منطقة الأمن المؤقتة نجاحا كبيرا. وفي ٢٠٠٥، وضعت البعثة نهجا "متكاملا" لإزالة الألغام الأرضية، يجمع بين موارد البعثة العسكرية وتلك الخاصة بشركة تم التعاقد معها لإزالة الألغام هي، ميخيم، من جنوب أفريقيا. وقد كمل استخدام ميخيم للأساليب الميكانيكية وكلاب رصد الألغام خبرة إزالة الألغام اليدوية لحفظه السلام. وأدت هذه المبادرة إلى زيادة فورية كبيرة في إزالة الألغام وبتكلفة عملياتية أقل بكثير. وحتى الآن، فإن البعثة طهرت الملايين من الأمتار المربعة من حقول الألغام في بعض أكثر المناطق الملوثة في منطقة الأمن المؤقتة. وأعيدت الأرض إلى السكان المحليين لزراعتها وشغلها. ويمكن أن يخدم نهج البعثة الفريد تجاه إزالة الألغام كنموذج لعمليات السلام التابعة للأمم المتحدة في المستقبل واعتمد بالفعل من قبل بعثة الأمم المتحدة في السودان.

وبالنسبة للبعثة، فإن ٢٠٠٥ بدأ ببعث أوجه القلق إزاء زيادة قوام القوات الإثيوبية بالقرب من الحدود. ولكن العام انتهى بآباء مقلقة بشكل أكبر حتى حول قدرة البعثة على مراقبة منطقة الأمن المؤقتة التي تدهورت بنحو ٦٠ في المائة بسبب حظر رحلات الهليكوبتر والقيود الأخرى التي فرضتها إريتريا على الدوريات على الأقدام. وظل طوق المأزق محكما، ومثل تهديدا حقيقيا لتجدد عمليات القتال بين إثيوبيا وإريتريا بالرغم من دعوات لضبط النفس من مجلس الأمن.

## جورجيا: شرطة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا تحتفل بعامين على ميلادها

أنشأ مجلس الأمن بعثة المراقبة التابعة للأمم المتحدة في جورجيا (UNOMIG). بمقتضى قراره في آب/أغسطس ١٩٩٣ للتحقق من وقف إطلاق النار بين حكومة جورجيا وسلطات الأنجاز في جورجيا. ووسعت ولاية البعثة عقب توقيع الطرفين لاتفاق ١٩٩٤ لوقف إطلاق النار وفصل القوات. وحيث أنها بعثة صغيرة نسبيا في منطقة هادئة بوجه عام حاليا، فإن البعثة لا تحظى بالكثير من الأضواء المسلطة على بعثات متعددة الأوجه أكبر يتم وزعها في مواقف مشتتة.

ولكن ما يغفل دائما هو أن البعثة قد أعطيت أحد أكبر الولايات كثافة، والتي تراوحت بين متابعة تسوية سياسية شاملة للصراع إلى مراقبة وقف إطلاق النار والترتيبات العسكرية الأخرى التي اتفق عليها الطرفان. وتزيد المسؤوليات الإضافية في مجال حقوق الإنسان والأنشطة الإنسانية بالإضافة إلى مهام الشرطة المدنية المضافة مؤخرا من مستوى تعقد عمل البعثة.

ومنذ وصوله إلى جورجيا قبل عامين، فإن فريقا صغيرا من ضباط الشرطة التابعين للبعثة قد بدأ يجعل وجوده محسوسا. فقد كسب الضباط ثقة السكان المحليين بالعمل مع وكالات إنفاذ القانون المحلي وبدأوا في المساعدة على بناء قدرات قوة الشرطة المحلية.

ويعمل الفريق المؤلف من ١٢ ضابطا للشرطة من سبع دول على جانب خط وقف إطلاق النار الجورجي الذي تسيطر عليه الحكومة. لكن سلطات الأبخاز لا تزال ترفض وجودا شرطيا للأمم المتحدة على جانبها من الخط.

ضباط شرطة يحتفلون بإقامة أول رابطة للشرطيات في جورجيا، بلدة زجديدي، جورجيا، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥  
صورة من بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا

وتتضمن ولاية فريق الشرطة التابع للأمم المتحدة إقامة الظروف التي تشجع على عودة اللاجئين والنازحين الداخليين إلى ديارهم التي تركوها خلال الصراع ١٩٩٢-١٩٩٣. ويقوم ضباط الشرطة بدوريات ويدربون الشرطة المحلية على إنفاذ القانون وموضوعات حقوق الإنسان ويوفرون الأجهزة والمساعدة الشرعية.

وحتى الآن فإن أكبر منجزات الفريق كانت في منع الجريمة والمراقبة الشرطية الجماهيرية. وأنشأت شرطة الأمم المتحدة عدة لجان للوقاية من الجريمة بالتعاون مع قادة الشرطة المحليين. وتشجيع من إحدى ضابطات الشرطة في البعثة، أنشأت قوة الشرطة المحلية رابطة الشرطيات، بهدف تشجيع مزيد من النساء على الانضمام إلى القوة.

ولا يزال رفض أبخازيا السماح بنشر قوات ضباط شرطة تابعين للأمم المتحدة في منطقة جالي يعرقل التعاون عبر خط وقف إطلاق النار. وعرقل أيضا التقدم في التحقيقات الجنائية وحد من فعالية جهود مقاومة الجريمة. وخلال زيارته القصيرة إلى جورجيا في تشرين الثاني/نوفمبر، أكد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، أهمية ضمان احترام القانون وحقوق الإنسان في منطقة الصراع.

## بعثات أخرى بقيادة إدارة عمليات حفظ السلام

وواصلت بعثات حفظ سلام أخرى طويلة الأمد توفير تدابير قيمة تجاه الاستقرار في المناطق التي لم يتحقق فيها سلام دائم بعد.

واحتفل بإطلاق خدمة حافلات مثلت علامة تاريخية عبر خط وقف إطلاق النار الهندي الباكستاني في جامو وكشمير في ٧ نيسان/أبريل، فيما سماه الأمين العام ”إشارة قوية عن السلام وفرصة لإعادة توحيد الأسر التي انقسمت منذ نحو ٦٠ عاماً“. وكان فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان (UNMOGIP) يراقب وقف إطلاق النار في ولاية جامو وكشمير المتنازع عليها منذ عام ١٩٤٩. وكانت الولاية قد قسمت بين الهند وباكستان بعد أن حصلنا على الاستقلال من المملكة المتحدة في عام ١٩٤٧. كما وفر المراقبين أيضا المساعدة إلى ضحايا الزلزال القوي الذي ضرب شمال باكستان في تشرين الأول/أكتوبر. وبعد ٥٧ عاماً من وجود الأمم المتحدة لم يستأنف الصراع وزادت الخطوات الصغيرة التي اتخذت صوب المصالحة.

وفي قبرص فإن الحالة لا تزال هادئة بوجه عام ومستقرة عبر خطوط وقف إطلاق النار، ولكن التقدم صوب حل سياسي لم يصب من النجاح شيئاً. وفي ٢٠٠٥، فإن افتتاح نقاط عبور إضافية وزيادات صغيرة في التبادل التجاري بين طائفتي القبارصة الأتراك واليونانيين قد عزز من فرص الاتصالات بين الطائفتين. وواصلت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص (UNFICYP) التمتع بتعاون جيد بوجه عام من الجانبين، بالرغم من أنه لم تكن هناك اتصالات رسمية فيما بينهما. وفي حزيران/يونيه سافر وكيل الأمين العام السابق للأمم المتحدة كيران بريندرجاست إلى قبرص، وتركيا، واليونان لمشاورات حول أفضل الطرق التي يمكن أن تساعد بها الأمم المتحدة على التوصل إلى التسوية. وأوصى بأن تواصل الأمم المتحدة مساعيها الحميدة مع الجانبين وأن يعين الأمين العام مستشاراً خاصاً يشارك مع الأطراف في استكشاف الأرضية المشتركة الضرورية لاستئناف المحادثات.

وفي الشرق الأوسط واصلت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (UNDOF) والتي تبلغ من العمر ٣١ عاماً مراقبة وقف إطلاق النار بين القوات الإسرائيلية والسورية في مرتفعات الجولان، وهي منطقة عزل أنشئت بعد الحرب العربية الإسرائيلية في ١٩٧٣. وفي دعوة لتجديد ولاية القوة في كانون الأول/ديسمبر، سجل الأمين العام أن الحالة في الشرق الأوسط ما زالت متوترة ومن المرجح أن تظل كذلك. وهناك حاجة إلى تسوية شاملة تغطي كل نواحي مشكلة الشرق الأوسط لحل الموقف. وفي اضطلاعها بولايتها، فإن القوة قد ساعدها المراقبون العسكريون من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة (UNTSO) والتي تتخذ من القدس مقراً لها.

ولعبت الأمم المتحدة عدة أدوار في لبنان ٢٠٠٥. فواصلت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (UNIFIL) التي تبلغ من العمر ٤٠ عاما مراقبة وقف إطلاق النار للحيلولة دون مزيد من التصاعد في اندلاعات العنف التي حدثت في ٢٠٠٥ بين ميليشيات حزب الله في لبنان والقوات الإسرائيلية على الخط الأزرق بين البلدين. وأسفر العنف على الخط الأزرق عن ضحايا مدنيين من الجانبين. وفي تموز/يوليه مدد مجلس الأمن ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان واعترف بأن تبادل إطلاق النيران بين الفينة والأخرى في منطقة مزارع الشبعة في لبنان أظهر أن الحالة ما زالت مشتعلة وهشة ويمكن أن تتدهور في أي وقت. وساد التوتر السياسي وعدم اليقين في لبنان في أعقاب اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري في شباط/فبراير. وعين الأمين العام مبعوثا خاصا هو ديتليف ميليس، للتحقيق في الاغتيال. وأشار تحقيق ميليس إلى تورط مسؤولين كبار في الخدمات الأمنية السورية واللبنانية. وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر، مدد مجلس الأمن التحقيق في الاغتيال لمدة ستة أشهر أخرى، وقال إن سوريا لم تتعاون بالكامل مع المحققين. وفي نيسان/أبريل انسحبت القوات السورية من لبنان بناء على طلب من مجلس الأمن أعقبته انتخابات حرة ونزيهة في أيار/مايو وحزيران/يونيه.

وفي الصحراء الغربية، فإن بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (MINURSO) قد واصلت لعب دور مهم يضمني الاستقرار ومراقبة وقف إطلاق النار في المنطقة. وتم ذلك بالرغم من استمرار عدم الاستقرار نتيجة للمأزق السياسي بين الحكومة المغربية وجبهة البوليساريو، بالإضافة إلى انتهاكات مستمرة للاتفاق العسكري ومزاعم بانتهاكات حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى مراقبة وقف إطلاق النار، فإن البعثة التي تبلغ من العمر ١٤ عاما تسعى أيضا إلى تنظيم استفتاء في المستعمرة الإسبانية السابقة والتي أعلن المغرب مزاعمه بملكيته، وحيث كانت البوليساريو تقاتل من أجل الاستقلال. وانتهى مبعوث كبير، بيتر فان وولسوم، زار المنطقة في تشرين الأول/أكتوبر لكسر طوق المأزق السياسي، إلى أن مواقف معظم الأطراف الأساسية في النزاع على الصحراء الغربية كانت "شبه غير قابلة للمصالحة"، بالرغم من أنها جميعا كانت ترى ضرورة الحاجة إلى حل دائم. وفيما كان هناك تقدم حول إزالة الألغام التي لم تنفجر، وإطلاق سراح ٤٠٤ من أسرى الحرب بعد ٢٠ عاما من الاعتقال من قبل البوليساريو، فإن الجانبين ظلّا على انتهاكهما لوقف إطلاق النار بزيادة الوجود العسكري في المناطق المحدودة القوات، وغزوات الكر والفر في منطقة العزل وتحديد حركة المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة. في نفس الوقت فإن بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية أعادت هيكلة المواقع العسكرية بتخفيض بعض المواقع فيما زادت في نفس الوقت من عدد المراقبين العسكريين.

## عمليات سلام أخرى

### أفغانستان: فيما بعد اتفاق بون

في أعقاب الانتخابات الرئيسية التاريخية التي أجريت في العام الماضي والتي أتت بحكومة الرئيس حامد قرضاي إلى السلطة، اتجه الأفغان مرة أخرى إلى مراكز الاقتراع في أيلول/سبتمبر هذا العام لانتخاب برلمان جديد، وهو أول هيئة تشريعية ممثلة بالكامل منذ ثلاثة عقود. وميّز مولد البرلمان الجديد أيضا اختتامًا ناجحًا لاتفاق بون، وهو المسودة السياسية التي قادت الفترة الانتقالية في أفغانستان إلى السلام والمصالحة الوطنية منذ توقيعها في ألمانيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

وأبرزت الانتخابات البرلمانية الخطوات الهائلة التي قطعتها أفغانستان في غضون سنوات قصيرة. فقد شارك المجتمع المدني والإعلام بنشاط في كل خطوة من العملية وكان هناك تحسن ملحوظ في إدارة المؤسسات الحكومية للانتخابات، خاصة الجيش والشرطة.

وفشلت التهديدات والهجمات على عمال الانتخابات والمرشحين في أن تحول العملية عن مسارها. فقد اتجه أكثر من نصف ١٢,٤ مليون ناخب مسجل إلى مراكز الاقتراع، ولم تكن هناك إلا بعض الحوادث الأمنية البسيطة نسبيًا. وكان هناك ٨٠٠ ٥ مرشح للانتخابات وخصصت نسبة ٢٥ في المائة من المقاعد للنساء. بالإضافة إلى ذلك، فإن المرأة كسبت أيضًا مقاعد بمجهودها الشخصي في حوالي ١٣ من ٣٤ إقليمًا. وقد استغرق الأمر أكثر من شهر لإحصاء الأصوات والتأكد من النتائج وأعلنت النتائج النهائية في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر.

وبالرغم من التغييرات الإيجابية، فإن عدد المشتركين في الانتخابات كان أقل مما كان متوقعًا في بعض أنحاء البلاد، وتم تسجيل عدد كبير من الشكاوى الانتخابية. وقد أدى نظام الانتخابات الفردية الذي يصوت فيه الأشخاص من أجل مرشحين فرادى وليس أحزاب سياسية، إلى أن كثيرين من المرشحين الذين لا ينتمون إلى أي حزب سياسي قد انتخبوا في البرلمان على حساب الأحزاب السياسية ذات الباع الطويل.

كما مثلت المجالس الإقليمية البرلمانية لعام ٢٠٠٥ والتي دعمتها الأمم المتحدة أيضًا تحديات أكبر بكثير عما كان عليه الحال في ٢٠٠٤ فمن حاجة إلى تعليم مدني مكثف إلى نقل مواد التصويت لأكثر من ٢٦ ٠٠٠ مركز اقتراع - حوالي عشرة أمثال حجم العام الماضي - إلى بعض بطاقات الاقتراع التي احتوت على مئات المرشحين. وبدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تدريب ٢٧٠ موظفًا برلمانيًا بداية من شباط/فبراير لضمان الأداء السلس للبرلمان. وافتتح

البرلمان الأفغاني الجديد أول جلساته في كانون الأول/ديسمبر وشهد ذلك مولد أمة جديدة وتنفيذ للوعد الذي جاء منذ أربع سنوات في بون.

في الوقت نفسه، فإن بعثة الأمم المتحدة في أفغانستان (UNAMA) واصلت عملها في دعم المؤسسات الأفغانية في مواجهة التحديات الكثيرة التي تضمنت المشكلات الأمنية الممعة، والاقتصاد غير القانوني المزدهر الذي يغذيه الاتجار في الأفيون، ونظام العدالة الضعيف والمؤسسات الحكومية التي تتعرض إلى الإفساد. بالرغم من ذلك فإن العمل الأساسي الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة في أفغانستان والشركاء الدوليين الآخرون عبر السنوات الماضية قد مكن من اتخاذ خطوات هامة صوب مزيد من الاستقرار والتنمية.

واستكمل برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الذي بدأ في ٢٠٠٣ في تموز/يوليه. ومن بين ٦٣ ٣٨٠ مقاتل سابق نزع سلاحهم بمقتضى البرنامج، فإن أكثر من ٦٠ ٠٠٠ تلقوا أو كانوا يتلقون تدريباً على الزراعة أو التجارة. وانخرط عدة آلاف في الجيش الوطني الأفغاني والذي من المتوقع حسبما يستهدف قوامه أن يصل إلى ٤٣ ٠٠٠ بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ أي قبل ثلاث سنوات من الموعد الذي كان مقرراً له أن يصل إلى هذا القوام. والخطة الحالية تنص على تدريب ٦٢ ٠٠٠ ضابط شرطة ثلثهما تم تدريبهم بنهاية العام.

ولعبت البعثة أيضاً دوراً نشطاً في التوسط في نزاعات قبلية قائمة منذ وقت طويل. وكان أنجحها هو تسوية خلاف في حزيران/يونيه عمره ٦٠ عاماً بين قبيلتي بلخيل وصباري في إقليم خوست في الجنوب الشرقي. وكان النزاع قد أسفر عن وفيات العشرات من الأشخاص في السنوات الأخيرة بالإضافة إلى عمليات اختطاف وفقدان للماشية وإغلاق طريق مهم يربط المنطقة المتأثرة بعاصمة الإقليم.

وحتى دون عدم الأمن المستمر فإن أفغانستان تواجه تحديات تنموية هائلة. ومثل إقرار الحكومة في ٢٠٠٥ لتقرير أول أهداف التنمية الألفية لأفغانستان والذي صيغ بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبعثة خطوة حاسمة. وستكون الأولوية بالنسبة لأسرة الأمم المتحدة في البلاد لمساعدة أفغانستان على الوفاء بأهداف التنمية الألفية.

## العراق: بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق عصب عملية الانتقال السياسية

بالرغم من أن الأحداث في العراق خلال عام ٢٠٠٥ قد سجلت على نحو جيد في وسائط الإعلام، فإن إسهامات بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق (UNAMI) لم تحظ باهتمام كبير. لكن فريق البعثة عبر العام وهو الفريق الذي يتضمن خبراء في الشؤون السياسية والانتخابية والدستورية والإعلامية والإنسانية وحقوق الإنسان والذي يعمل أفراداه في معظم الأحيان من داخل المنطقة الدولية في بغداد ومن عمان والكويت، قد استخدموا خبراتهم ومواردهم لمساعدة الشعب العراقي والحكومة في مسائل التنمية السياسية والاقتصادية.

وتكلف الولاية التي أنيطت بها البعثة في قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ بمهام لتسهيل العملية السياسية في العراق وتشجيع هذه العملية على أن تكون شاملة وشفافة قدر الإمكان. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ أعاد مجلس الأمن تأكيد ولاية البعثة باعتماد القرار ١٦٣٧. وتحقيقاً لهذه الغاية فقد قام الممثل الخاص للأمين العام وفريق البعثة بالاتصال بالعراقيين من كل الخلفيات السياسية والعرقية عبر العام.

وفيما مر العراق بعملية الانتقال السياسية المعقدة، فإن البعثة ركزت أنشطتها على توفير الدعم السياسي والانتخابي والدستوري، فيما نسقت مساعدة المانحين وتوفير الدعم لإعادة إعمار العراق وتنميته. وراقب مكتب البعثة لحقوق الإنسان الانتهاكات وحاول المساعدة على إعادة تأهيل المؤسسات العراقية التي ستكون مسؤولة عن تحسين حالة حقوق الإنسان في البلاد. ولا يزال الإرهاب والتعذيب والاحتجاز التعسفي والقتل دون محاكمة تمثل التحدي الأساسي لحكم القانون.

وفي ٢٠٠٥، صوت الشعب العراقي ثلاث مرات على مستقبل بلاده، بما في ذلك استفتاء في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر على الدستور العراقي الجديد. ومن خلال مساعدتها للهيئة الانتخابية المستقلة في العراق (IECI)، وفرت الأمم المتحدة الدعم الحاسم لعمليات الانتخاب تلك.

وبمساعدة الأمم المتحدة استطاع العراق أن يجتاز كل المراحل الرئيسية خلال الجدول الزمني السياسي للعام الماضي كما حدده مجلس الأمن. وأسفرت الانتخابات من أجل جمعية وطنية انتقالية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، والتي نظمتها الهيئة الانتخابية المستقلة في العراق، عن حكومة عراقية انتقالية وأطلقت عملية لصياغة دستور وطني. وتواصلت المفاوضات المكثفة على الصياغة من أيار/مايو وحتى منتصف تشرين الأول/أكتوبر، حيث شجع الممثل الخاص

للأمين العام كل الأطراف على دعم العملية، وأكد أن الدستور يجب أن يكون شاملاً يضم الجميع ويمثل كل العراقيين.

وخلال هذه الفترة فإن مكتب البعثة للدعم الدستوري وفر النصح الفني، وبناء القدرات وتنسيق معونة المانحين. وبالإشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن المكتب رتب أيضاً لطباعة ونشر الدستور، فيما كانت السلطات العراقية مسؤولة عن توزيعه. وقامت البعثة أيضاً بتعبئة الإعلام العراقي لزيادة الوعي العام بالعملية بأسرها.

وبحلول انتخابات ١٥ كانون الأول/ديسمبر لمجلس الممثلين، دخل العراق المرحلة الأخيرة من عملية انتقاله الرسمية بمقتضى القانون الإداري الانتقالي. ولكن العراق لا يزال يواجه تحديات هائلة، خاصة فيما يتعلق بالأمن الوطني والذي لا يزال يمثل هدفاً بعيد الأمد وهائلاً.

وفيما أحيرت حالة الأمن غير المستقرة ٩٥ موظفاً دولياً تابعاً للأمم المتحدة أن يبقوا في أغلب الأحيان داخل المنطقة الخضراء، فإن الأمم المتحدة قامت بنشر مئات من الموظفين المحليين والدوليين في العراق في ذروة العمليات خلال ٢٠٠٥، بما في ذلك البصرة وأربيل. وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، زار الأمين العام كوفي عنان العراق لكي يكرر التزامات الأمم المتحدة.

وفي تقريره الأخير في ٢٠٠٥، فإن الأمين العام حذر من أن انتخابات كانون الأول/ديسمبر لن تشير إلى انتهاء الانتقال السياسي للبلاد "ولكن بداية مرحلة جديدة تميز فيها السياسة والزعامات المسؤولة بين النجاح أو الفشل". وفي ٢٠٠٦ ستظل البعثة تنفذ ولاية مجلس الأمن بهدف دعم الحوار الوطني والمصالحة وتشكيل المستقبل الديمقراطي في العراق.

الأمين العام كوفي عنان يصل إلى بغداد، العراق، ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥  
صورة للأمم المتحدة من مارك جارتن

## مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط يتوسط، وينسق عمل الأمم المتحدة في الشرق الأوسط

في غزة، حيث يعمل مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط لتحسين احتمالات السلام الحقيقي، كانت أبرز الأحداث في ٢٠٠٥ هي الانسحاب الأحادي من جانب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة في قطاع غزة وأجزاء من شمال

الضفة الغربية. وأثار الانسحاب آمال باستئناف عملية السلام بمقتضى خارطة الطريق، وهي خطة السلام التي قدمت للطرفين في ٢٠٠٣ من قبل الرباعية، وهي مجموعة دبلوماسية تتألف من الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وروسيا، والولايات المتحدة.

ولكن هذا الأمل لم يتحقق بعد. ففي أعقاب الانسحاب سادت فترة وجيزة من الهدوء قبل أن تندلع دورة أخرى من العنف، سببت الوفيات والإصابات في الجانبين. ولا تزال القيود على حركة الأشخاص والسلع تؤثر تأثيراً مدمراً على الاقتصاد الفلسطيني. خففت السلطات الإسرائيلية القيود بعض الشيء على تحرك الفلسطينيين في الضفة الغربية هذا العام بإزالة عدة نقاط تفتيش عسكرية. ولكن قيوداً عديدة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية ما زالت في محلها. ونتيجة لذلك، فإن نسبة كبيرة من الفلسطينيين تعتمد الآن على المساعدات الإنسانية.

وواصلت وكالات الأمم المتحدة تقديم المساعدة الإنسانية والتنمية تحت قيادة مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط. وفي نفس الوقت واصل المكتب جهوده للوساطة، ثنائياً مع أطراف عملية السلام، وأيضاً كجزء من المجتمع الدولي الأوسع.

### البعثات السياسية:

المهام الأساسية لبعثات السلام التابعة للأمم المتحدة، والتي تديرها إدارة الشؤون السياسية، تستهدف الوقاية من أو حل النزاعات القاتلة عبر العالم وتدعيم السلام في المجتمعات التي خرجت من الحرب.

وفي أيار/مايو فإن بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية (UNMISET) قد استكملت ولايتها بعد ست سنوات من توجيه البلاد بعد استقلالها من إندونيسيا. وفي تقريرها الذي صدر في تموز/يوليه، فإن لجنة الخبراء التي أنشئت لاستعراض محاكمة جرائم خطيرة في تيمور - ليشتي، أوصت بأن تعيد إندونيسيا النظر في عمليات المحاكمة وأن تعيد فتح ملفات بعض قضايا الانتهاكات.

وكشهادة على نجاح البعثة والاستقرار السياسي في البلاد، فإن خلفها وهو مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي (UNOTIL) لم تُوفر له قوات لحفظ السلام. وتبين للمجتمع الدولي أن تيمور - ليشتي سالمة وآمنة وأن سلطاتها تستطيع أن تتولى مسؤولية صيانة الأمن الداخلي والخارجي.

وتضمنت ولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي دعم بناء القدرات في المؤسسات الحكومية في تيمور - ليشتي، مثل الشرطة الوطنية. وفي كانون الأول/ديسمبر وكشهادة على تحول أحدث أمة في العالم من متلق إلى مساهم في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة،

فإن عشرة من الضباط الذين درهم المكتب من الشرطة الوطنية في تيمور - ليشتي قد تم وزعهم لواجبات حفظ سلام مع قوات الشرطة التابعة للأمم المتحدة في كوسوفو.

في الوقت نفسه، واصلت العلاقات بين تيمور - ليشتي وإندونيسيا تحسناً.

وانتهت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بوغانفيل (UNOMB) في حزيران/يونيه بعد أن حلفت أول حكومة إقليمية تتمتع بالحكم الذاتي في بوغانفيل اليمين. وساعدت البعثة على إنهاء العنف في إقليم جزيرة بوغانفيل والذي خاض قتالا انفصاليا طويلا ضد بابوا غينيا الجديدة. وخلال وجودها في المنطقة، فإن الأمم المتحدة لعبت دورا أساسيا في التفاوض والوساطة وتسهيل حل الصراع الذي استمر حوالي عقد وانتهى في عام ١٩٩٨. كما أشرفت الأمم المتحدة أيضا على جمع وتدمير نحو ٢٠٠٠ سلاح ودفعت الأطراف إلى الوفاء بالمواعيد الزمنية المتفق عليها قبل الانتخابات، وأخيرا سهلت الانتخابات نفسها.

المهام الأساسية للبعثات السياسية للأمم المتحدة، والتي تديرها إدارة الشؤون السياسية، هي حل الصراعات القاتلة عبر العالم وتدعيم السلام في المجتمعات التي خرجت من الحروب.

وإذ بدأت جمهورية أفريقيا الوسطى تعود تدريجيا إلى طريق السلام، والانتعاش الاقتصادي، وإعادة الإعمار والتنمية المستدامة، واصل مكتب دعم بناء السلام التابع للأمم المتحدة (BONUCA) متابعة ولايته لتدعيم الحوار السياسي والنهوض بحكم القانون.

إلا أن اندلاع العمليات الإجرامية عبر الحدود وانتشار الأسلحة بدون المنطقة قد عرقل الانتعاش الاقتصادي للبلاد.

ودعم مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو (UNOGBIS) الانتخابات الرئيسية في حزيران/يونيه والجولة الثانية التي عقدت في تموز/يوليه. وفي أول تشرين الأول/أكتوبر فإن الفائز، جواو برناردو فييرا، قد حلف اليمين كرئيس وأنهى ثلاثة عقود من الانقلابات والانقلابات المواجهة. وإذ حلف الزعيم الجديد اليمين، أملت البلاد في أن تتحرك بعيدا عن انقسامات الماضي وصوب مستقبل أكثر تناغما وعمارا.

إلا أن التوترات السياسية على أسس شخصية وحزبية واصلت الإلقاء بظلالها على احتمالات الاستقرار. في الوقت نفسه واصل المكتب دعم حكم القانون وحقوق الإنسان وتدعيم السلام ومساعدة السلطات الوطنية على صياغة التشريعات الخاصة بمقاومة وعلاج والسيطرة على فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز.

ووفر مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال (UNPOS) دعماً مكثفاً لمؤتمر المصالحة الوطنية الصومالي الذي عقد في نيروبي بكينيا تحت إشراف الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (IGAD)، وعمل مع كل الشركاء الدوليين على مساعدة الزعماء الصوماليين على الاتفاق على إدارة انتقالية.

وبحلول وقت مبكر من ٢٠٠٥، فإن المؤتمر قد أسفر عن حكومة اتحادية انتقالية واسعة النطاق انتقلت إلى الصومال في وسط ٢٠٠٥ من قاعدتها المؤقتة في نيروبي.

واستمرت المشكلات السياسية الخطيرة تهدد الصومال، بما في ذلك محاولة اغتيال في تشرين الثاني/نوفمبر لرئيس الوزراء على محمد جيدي في مقديشو، وتدفق متزايد من الأسلحة غير القانونية إلى داخل البلاد انتهاكاً لحظر السلاح الذي فرضته الأمم المتحدة وكذلك العنف السياسي.

وكان مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في طاجيكستان (UNTOP) أساسياً في المساعدة على بناء المؤسسات الديمقراطية ودعم السلام في البلاد خلال الفترة غير المستقرة التي عقب انتهاء الحرب الأهلية. ووفر مساعدة فنية للانتخابات البرلمانية في شباط/فبراير ٢٠٠٥.

---

مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا (UNOWA) يستخدم مساعيه الحميدة لتنسيق دعم الأمم المتحدة في المنطقة، والوساطة وتنظيم الاجتماعات في محاولة للتعامل مع التحديات دون الإقليمية وعبر الحدود التي تواجه السلام والأمن.

---

وأصبح مركز الموارد الإعلامية بشأن حقوق الإنسان التابع لمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في طاجيكستان يحظى بشعبية كبيرة بين الطاجيك، الذين استطاعوا أن يستخدمونه لدراسة حقوق الإنسان والوصول إلى الإنترنت وتلقي المشورة القانونية.

وبنهاية العام فإن المكتب بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد درب ١٠٠ ١ ضابط شرطة على حقوق الإنسان. واشترك أكثر من ٣٠٠ شخص من ٤١ لجنة من لجان الضواحي، و ٣٠٠٠ من أعضاء لجان الانتخابات المحلية في سلسلة من الحلقات الدراسية بشأن معايير الانتخابات الدولية وقوانين الانتخابات والإجراءات في طاجيكستان.

إحدى النساء المسرحيات التي تخرجت مؤخرًا كضابط للشرطة بعد أن حضرت التدريب الذي أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، هارجيسا، الصومال، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥  
صورة للأمم المتحدة من إيان ستيل

ونشط مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في النهوض بالتعاون بين بعثات الأمم المتحدة والبعثات السياسية الموجودة في المنطقة. وكان هناك تقدم ملحوظ في صيانة الاستقرار السياسي في سيراليون، وفي ليبيريا، حيث أدت الانتخابات إلى انتخاب أول امرأة كرئيس لدولة في أفريقيا وهي، إيلين جونسون - سيرليف.

واستقرت الحالة في توغو بعد أيام من العنف بسبب وفاة الرئيس السابق إيادبما. إلا أن المأزق السياسي في كوت ديفوار قد أسفر عن تأجيل الانتخابات في البلاد.

وتضمنت التحديات في المنطقة تدفق الأسلحة الصغيرة والخفيفة عليها؛ ونزع السلاح، والتسريح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين؛ ومقاومة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ واللاجئين والنازحين والبطالة بين الشباب.

## التحديات في عمليات السلام

### إدارة عمليات حفظ السلام تؤكد السلوك وواجب الرعاية

على مر العام الماضي، أجرت إدارة عمليات حفظ السلام إصلاحات واسعة النطاق في ثقافة حفظ السلام، بدأتها عقب الكشف عن استغلال وانتهاك جنسيين في عمليات حفظ السلام خلال العام السابق.

وفي حزيران/يونيه، اعتمدت الجمعية العامة مجموعة واسعة النطاق من التوصيات اقترحتها مستشار الأمين العام للاستغلال والانتهاك الجنسيين من قبل أفراد حفظ السلام، الأمير زيد رعد زيد الحسين.

ومن ثم أنشأت إدارة عمليات حفظ السلام وحدات للسلوك والانضباط في مقر الأمم المتحدة وفي أكبر ثماني عمليات لحفظ السلام، وأعدت سياسة واسعة النطاق لمساعدة الضحايا، وأطلقت استراتيجيات للاتصال والتوعية الجماهيرية، وصممت ونفذت تدريبا إلزاميا للأفراد في كل الفئات، وعززت من المساءلة للمدراء، وحسنت من الظروف المعيشية والرعاية لجنود حفظ السلام وأسهمت في تعديل الاتفاقات القانونية للفئات المختلفة من أفراد حفظ السلام بحيث تتضمن حظرا على الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وتضمن ذلك تعديلات في مذكرة التفاهم بين الأمم المتحدة والبلدان المساهمة بالقوات. كما عين الأمين العام مجموعة من الخبراء القانونيين لدراسة سبل تعزيز المساءلة الجنائية لأفراد الأمم المتحدة الذين يرتكبون الجرائم فيما يخدمون في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وتعمل إدارة عمليات حفظ السلام أيضا مع الدول الأعضاء لضمان المتابعة الفعالة عندما يرحل مرتكبو الجرائم إلى أوطانهم.

وقام فريق مهام بقيادة مجموعتي سياسة عالية المستوى تابعتين لأمانة الأمم المتحدة - اللجنة التنفيذية للسلام والأمن واللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية - بالعمل طوال العام لوضع تفاصيل تلك التغييرات في السياسة. في نفس الوقت زار نائب الأمين العام خمس عمليات لحفظ السلام لتوصيل رسالة الأمين العام بعدم التسامح على الإطلاق تجاه سوء السلوك الجنسي.

وفي الميدان تواصلت التحقيقات في مزاعم الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتي تتم الآن من قبل مكتب خدمات الرقابة الداخلية (OIOS). ويتم الآن تجميع قاعدة بيانات شاملة لتعقب كل حالات سوء السلوك والإبلاغ عنها. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، فإن تحقيقات استكملت مع ٢٩١ من أفراد بعثات حفظ السلام، وأسفرت عن رفت ١٦ مدنيا وإعادة ترحيل ١٦ من أعضاء وحدات الشرطة و ١٣٧ ترحيل أو تناوب على أسس تأديبية للعسكريين بما في ذلك ٦ من القادة.

جنود من الكتيبة ٣ الغانية في عملية الأمم المتحدة في كوت يفوار يشاركون في التدريب على التوعية بالاستغلال الجنسي، ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٥  
صورة للأمم المتحدة من كاي شانغ

### واجبات الرعاية من قبل حفظة السلام

- إن لك الشرف أن تكون قد احترت كمي نخدم في عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة. هذا الشرف يضع على عاتقك مسؤوليات جسيمة تجاه السكان الذين أتيت لخدمتهم.
- وعندما نخدم في عملية حفظ السلام، فإنك تمثل الأمم المتحدة. والقبعة الزرقاء التي ترتديها يجب أن ترتديها بفخر وبوعي بمعناها تجاه العالم.
- والثقة التي أسبغت على الأمم المتحدة والولاية المخولة للأمم المتحدة من قبل المجتمع الدولي تتطلب منك أن تمارس أعلى معايير السلوك المهني سواء كنت أثناء تأدية واجبك أو عندما تكون في فترات الراحة.
- يتم نشر حفظة السلام في مواقف غير معتادة يتعرض فيها السكان المحليون غالباً إلى خطورة بالغة. وكل السكان الذين نخدمهم يعتبرون مستفيدين من مساعداتنا. ومن واجب كل حفظة السلام أن يقوموا بحمايتهم والامتناع عن الإضرار بهم بأي شكل.
- وأمام حفظة السلام في الأمم المتحدة فرصة فريدة لمساعدة السكان الذين يخرجون من مواقف الصراع الصعبة والإسهام في سلام واستقرار دائمين. وبسبب دورك الحساس فإن إساءة السلوك من جانب جندي واحد لحفظ السلام يمكن أن تنتقص من الدور الإيجابي للأمم المتحدة بالكامل. فلتحفظ باحترامك للسكان المحليين وأعلى المقاييس المهنية في كل وقت.
- أي شكل من الاستغلال أو الانتهاك للسكان المحليين غير مقبول. معايير السلوك للأمم المتحدة تمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. هذه المعايير تنطبق على كل حفظة السلام بغض النظر عن العادات أو القوانين المحلية، أو عادات أو قوانين بلادك.
- الأمم المتحدة تعبير عن أفضل آمال وتطلعات المجتمع الدولي. وكل جندي من جنود حفظ السلام هو سفير لهذه المنظومة. تذكر دورك دائماً وكذلك مسؤولياتك.

وقد استخدمت بعثات مثل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (MONUC) تدابير صارمة مثل مناطق لا يتوجب الذهاب إليها وكذلك بعض المنشآت، وحظر التجول وسياسات تتطلب من القوات ارتداء الزي الرسمي سواء كانوا إبان نوباتهم أو في وقت الراحة. وقد أنشأت أيضا محاور وخطوط اتصال ساخنة لتلقي الشكاوى من الجماهير.

ولتعزيز الرسالة بأن الخدمة في عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة هي شرف وليس حق، فإن إدارة عمليات حفظ السلام قد أدرجت واجبات الرعاية لحفظ السلام (انظر الصندوق) وصورت فيلما حول السلوك والذي يؤكد العلاقة الحاسمة والفريدة بين أفراد حفظ السلام وأفراد السكان في البلد المضيف. وتلتزم إدارة عمليات حفظ السلام باستتصال شأفة الاستغلال والانتهاك باتخاذ تدابير وقائية وتأديبية فيما تعزز من الرسالة بأن حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة يقومون بجهد حقيقي وملمس ويحدثون فرقا في حيات الشعوب عبر العالم في خدمة أهم من أن يخرجها عن مسارها سوء السلوك.

### النوع في حفظ السلام: مجال ممارسة آخذ في التطور

شهد هذا العام تقدما ملحوظا في مشاركة النساء في عديد من نواحي حفظ السلام في بلدان خرجت من الصراع.

وفي أفغانستان، واصلت خطة عمل طورت من قبل بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان (UNAMA)، لتحسين مشاركة الأفغانيات في الحياة السياسية، التأثير بشكل هائل. وترأس فريق المهام للانتخابات المستشار الجنساني في البعثة والذي عمل مع المجموعات النسوية لدعم تمثيل المرأة في العملية الانتخابية كناخبة ومرشحة. وفي الانتخابات البرلمانية التي أجريت في أيلول/سبتمبر، فإن ٤٤ في المائة من المسجلين من الناخبين كن من النساء، بزيادة ٤ في المائة عن الانتخابات الرئاسية في ٢٠٠٤. وفي مجلس النواب في البرلمان الجديد، فإن ٦٨ من ٢٤٩ مقعدا خصصت للمرأة. بالإضافة إلى ذلك فإن المرأة اكتسبت مقاعد بجهودها الذاتية في حوالي ١٣ من ٣٤ إقليما.

ومنذ تعيين أول مستشار جنساني لمكتب الأمم المتحدة في بوروندي (ONUB) في ٢٠٠٤ كان هناك تركيز كبير على نزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج المقاتلات السابقات. ونتيجة لجهود المستشار الجنساني فإن فئة "المقاتلات" قد أعيد تعريفها لكي تتضمن ليس فحسب المقاتلات الحاليات، بل أيضا النساء التي دعمن الحرب في أدوار مختلفة بما في ذلك الحملات والطباخات والمستعدات جنسيا. ومن ٤٨٥ امرأة تم نزع سلاحها في بوروندي، انضمت

٢٣١ إلى قوة الشرطة في البلاد. وباستخدام نفس الوسيلة فإن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا سهلت نزع سلاح وتسريح أكثر من ٢١ ٠٠٠ امرأة وفتاة.

وعندما أظهر مسح أولي أن المرأة شكلت نحو ٢٥ إلى ٣٠ في المائة فقط من أولئك الذين سجلن أنفسهم للتصويت في الانتخابات الليبيرية، فإن الحكومة المؤقتة أطلقت حملة عبر البلاد للتوعية وشجعت فيها النساء على التسجيل. وأيدت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا المبادرات التي استهدفت أن تعتمد الحكومة قوانين تعطي المرأة تمثيلاً بنسبة ٣٠ في المائة في كل قوائم المرشحين للأحزاب السياسية. وبالرغم من أن قانون الإصلاح الانتخابي لم يتضمن حصصاً، فإن الخطوط التوجيهية للأحزاب السياسية اشترطت أن نسبة ٣٠ في المائة من المرشحين يجب أن تكون من النساء. وفي تشرين الثاني/نوفمبر انتخبت إيلين جونسون - سيرليف أول امرأة كرئيس لدولة في أفريقيا.

وثلاث كامل من المشرعين في البرلمان البوروندي الجديد هو من النساء. بما في ذلك رئيس البرلمان وعدة وزراء حكوميين.

وبالرغم من التقدم المحرز في إشراك المرأة في عمليات حفظ السلام، فإن تحديات أساسية ما تزال قائمة، بما في ذلك إنهاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين من بعض حفظة السلام. وبدأت سياسة عدم التسامح على الإطلاق التي تنفذها الأمم المتحدة واستراتيجيات الوقاية وإنفاذ المعايير التأديبية واللوائح الخاصة بها، والتدريب وزيادة الوعي، والتي بدأت الأمم المتحدة تنفيذها مع الدول الأعضاء في ٢٠٠٤ تسفر عن تأثير حقيقي.

وفيما هذه الخطوات ضرورية بشكل واضح فإنه لا يمكن منع الانتهاك دون تحويل المرأة والفتيات عبر تبسيط وإدماج المفهوم الجنساني وإدماج موضوعات النوع في كل نواحي عمل الأمم المتحدة. ولدعم هذه الجهود فإن وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، جين - ماري غينيو، قد أصدر توجيهات سياسية جديدة حول إدماج مفهوم النوع في آذار/مارس، وبخطة عمل سيتم استكمالها في مرحلة لاحقة هذا العام.

ويظل اعتماد نهج حساس تجاه النوع في كل نواحي حفظ السلام مجالاً جديداً بالنسبة للأمم المتحدة. فهناك الكثير الذي يتعين القيام به لضمان أن كل أفراد حفظ السلام والدول الأعضاء على حد سواء سيتبنون إدماج المفهوم الجنساني كاستراتيجية حاسمة لجعل حفظ السلام بأسره أكثر فعالية.

إحدى المتقدمات للتدريب حتى تصبح شرطية تأمل أن يكون طولها أكبر من الحد الأدنى (وهو ١,٦٠ متر) والمطلوب بالنسبة للمرأة لكي تسجل نفسها لكي تصبح من الشرطة الوطنية في هايتي، أكاديمية الشرطة في فريير، هايتي، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

صورة لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي من صوفيا باريس

## عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

٦٠.....	عمليات حفظ السلام منذ ١٩٤٨
١٥.....	عمليات حفظ السلام الحالية
١٨.....	عمليات السلام التي تديرها وتدعمها إدارة عمليات حفظ السلام

مكتب متكامل للأمم المتحدة في سيراليون -١٩٩٩-	UNIOSIL* 2006-
بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية -١٩٩١-	MINURSO 1991-
بعثة الأمم المتحدة في السودان -٢٠٠٥-	UNMIS 2005-
بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو -١٩٩٩-	UNMIK 1999-
قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص -١٩٦٤-	UNFICYP 1964-
بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا -١٩٩٣-	UNOMIG 1993-
قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان -١٩٧٨-	UNIFIL 1978-
قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك -١٩٧٤-	UNDOF 1974-
بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان* -٢٠٠٢-	UNAMA* 2002-
فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان -١٩٤٩-	UNMOGIP 1949-
بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي -٢٠٠٤-	MINUSTAH 2004-

بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا -٢٠٠٣	UNMIL 2003-
عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار -٢٠٠٤	UNOCI 2004-
بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية -١٩٩٩	MONUC 1999-
عملية الأمم المتحدة في بوروندي -٢٠٠٤	ONUB 2004-
بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا -٢٠٠٠	UNMEE 2000-
هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة -١٩٤٨	UNTSO 1948-
مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي* -٢٠٠٥	UNOTIL* 2005-

الخريطة رقم R00 4259(E) الأمم المتحدة، شباط/فبراير ٢٠٠٦

\* مهمة سياسية.

إدارة عمليات حفظ السلام، قسم رسم الخرائط

## الأفراد

٦٩ ٧٤٨	..... الأفراد ذوو الزي الرسمي
١٠٨	..... البلدان المساهمة بأفراد الشرطة والعسكريين
٤ ٧٣٠	..... الأفراد المدنيون الدوليون
٨ ٠٤١	..... الأفراد المدنيون المحليون
١ ٦٤٩	..... متطوعو الأمم المتحدة
٨٣ ٨٠٨	..... إجمالي عدد الأشخاص الذين يخدمون في عمليات حفظ السلام
٢ ٢٢٦	..... إجمالي عدد الضحايا في عمليات حفظ السلام منذ عام ١٩٤٨
١٢١	..... الضحايا في عام ٢٠٠٥

## النواحي المالية

حوالي ٥,٠٣ مليار	..... الموارد المعتمدة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران/يوليه ٢٠٠٦
حوالي ٤١,٠٤ مليار	..... التكلفة الإجمالية المقدرة للعمليات من ١٩٤٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦
حوالي ١,٩٩ مليار دولار	..... الاشتراكات التي لم تدفع لعمليات حفظ السلام (٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥)

ملاحظة: مصطلح "الأفراد ذوو الزي الرسمي" يشير إلى القوات، والمراقبين العسكريين، وشرطة الأمم المتحدة.

## عمليات حفظ السلام الحالية

<p>منذ نيسان/أبريل ١٩٩١</p> <p><b>MINURSO</b></p> <p>بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية</p> <p>القوام: مراقبون عسكريون ١٩٥؛ قوات ٣١؛ مدنيون دوليون ١٢٠؛ مدنيون محليون ٩٦؛ مجموع الأفراد ٤٤٩</p> <p>الضحايا: ١٤</p> <p>الميزانية المعتمدة: ٥/٧ - ٦/٦: ٤٧,٩٥ مليون دولار</p>	<p>منذ أيار/مايو ١٩٤٨</p> <p><b>UNTSO</b></p> <p>هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة</p> <p>القوام: مراقبون عسكريون ١٥٠؛ مدنيون دوليون ١٠٤؛ مدنيون محليون ١١٩؛ مجموع الأفراد ٣٧١</p> <p>الضحايا: ٤٤</p> <p>المخصصات لعام ٢٠٠٥: ٢٩,٠٤ مليون</p>
<p>منذ آب/أغسطس ١٩٩٣</p> <p><b>UNOMIG</b></p> <p>بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا</p> <p>القوام: مراقبون عسكريون ١٢٢؛ شرطة ١٢؛ مدنيون دوليون ١٠٧؛ مدنيون محليون ١٨٧؛ متطوعو الأمم المتحدة ٢؛ مجموع الأفراد ٤١٩</p> <p>الضحايا: ١٠</p> <p>الميزانية المعتمدة: ٥/٧ - ٦/٦: ٣٦,٣٨ مليون دولار</p>	<p>منذ كانون الثاني/يناير ١٩٤٩</p> <p><b>UNMOGIP</b></p> <p>فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان</p> <p>القوام: مراقبون عسكريون ٤٢؛ مدنيون دوليون ٢٢؛ مدنيون محليون ٤٧؛ مجموع الأفراد ١١٠</p> <p>الضحايا: ١١</p> <p>المخصصات لعام ٢٠٠٥: ٨,٣٧ مليون</p>
<p>منذ حزيران/يونيه ١٩٩٩</p> <p><b>UNMIK</b></p> <p>بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو</p> <p>القوام: مراقبون عسكريون ٣٧؛ شرطة ١٤٦؛ مدنيون دوليون ٦٢٣؛ مدنيون محليون ٢٨٩؛ متطوعو الأمم المتحدة ٥٤٨٢؛ مجموع الأفراد ٤٢٠٢</p> <p>الضحايا: ٤٢</p> <p>الميزانية المعتمدة: ٥/٧ - ٦/٦: ٢٥٢,٥٥ مليون دولار</p>	<p>منذ آذار/مارس ١٩٦٤</p> <p><b>UNFICYP</b></p> <p>قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص</p> <p>القوام: قوات ٨٤٠؛ شرطة ٦٩؛ مدنيون دوليون ٣٧؛ مدنيون محليون ١١٠؛ مجموع الأفراد ١٠٥٧</p> <p>الضحايا: ١٧٥</p> <p>الميزانية المعتمدة: ٥/٧ - ٦/٦: ٤٦,٥١ مليون دولار بما في ذلك التبرعات ثلث من قبرص و ٦,٥ مليون دولار من اليونان</p>
<p>منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩</p> <p><b>MONUC</b></p> <p>بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية</p> <p>القوام: مراقبون عسكريون ٧٠٧؛ قوات ١٥٠٤٦؛ شرطة ١٠٣٨؛ مدنيون دوليون ٨٢٨؛ مدنيون محليون ٣٨٨؛ متطوعو الأمم المتحدة ٤٩١؛ مجموع الأفراد ١٩٢٤٧</p> <p>الضحايا: ٧٥</p> <p>الميزانية المعتمدة: ٥/٧ - ٦/٦: ١٥٣,٨٩ مليون دولار</p>	<p>منذ حزيران/يونيه ١٩٧٤</p> <p><b>UNDOF</b></p> <p>قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك</p> <p>القوام: قوات ١٠٤٧؛ مدنيون دوليون ٣٧؛ مدنيون محليون ١٠٥؛ مجموع الأفراد ١١٨٨</p> <p>الضحايا: ٤٢</p> <p>الميزانية المعتمدة: ٥/٧ - ٦/٦: ٤٣,٧١ مليون دولار</p>
<p>منذ تموز/يوليه ٢٠٠٠</p> <p><b>UNMEE</b></p> <p>بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا</p> <p>القوام: مراقبون عسكريون ٢٠٢؛ قوات ١٣٠؛ مدنيون دوليون ١٩١؛ مدنيون محليون ٢٢٨؛ متطوعو الأمم المتحدة ٧٥؛ مجموع الأفراد ٨٣٧</p> <p>الضحايا: ١٣</p> <p>الميزانية المعتمدة: ٥/٧ - ٦/٦: ١٨٥,٩٩ مليون دولار</p>	<p>منذ آذار/مارس ١٩٧٨</p> <p><b>UNIFIL</b></p> <p>قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان</p> <p>القوام: قوات ٩٨٩؛ مدنيون دوليون ١٠٠؛ مدنيون محليون ٢٣٩٠؛ مجموع الأفراد ٣٩٠</p> <p>الضحايا: ٢٥٦</p> <p>الميزانية المعتمدة: ٥/٧ - ٦/٦: ٩٩,٢٣ مليون دولار</p>

<p>منذ آذار/مارس ٢٠٠٥</p> <p><b>UNMIS</b></p> <p><b>بعثة الأمم المتحدة في السودان</b></p> <p>القوام: المسموح به - قوات ١٠.٠٠٠؛ شرطة مدنية ٧١٥؛ مقترح - مدنيون دوليون ١٠١٨، مدنيون محليون ٦٣٢ ٢؛ متطوعو الأمم المتحدة ٢١٤؛ مجموع الأفراد ٥٧٩ ١٤</p> <p>القوام الحالي: مراقبون عسكريون ٤٦٧؛ قوات ٤٠٠٩؛ شرطة ٢٨٩؛ مدنيون دوليون ٥٢٦؛ مدنيون محليون ١٠٢٣؛ متطوعو الأمم المتحدة ٧١؛ مجموع الأفراد ٧٨٣ ٥</p> <p>الميزانية المعتمدة: ٥/٧ - ٦/٦ : ٩٦٩,٤٧ مليون دولار</p>	<p>منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣</p> <p><b>UNMIL</b></p> <p><b>بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا</b></p> <p>القوام: مراقبون عسكريون ١٩٧؛ قوات ٨٢٤ ١٤؛ شرطة ١٠٩١؛ مدنيون دوليون ٥٥٢؛ مدنيون محليون ٨٢٨؛ متطوعو الأمم المتحدة ٢٨٦؛ مجموع الأفراد ١٧٧٦٨</p> <p>الضحايا: ٦٧</p> <p>الميزانية المعتمدة: ٥/٧ - ٦/٦ : ٧٦٠,٥٧ مليون دولار</p>
<p>بعثات اكتملت في ٢٠٠٥</p> <p><b>UNAMSIL</b></p> <p>(٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥)</p> <p><b>بعثة الأمم المتحدة في سيراليون</b></p> <p>القوام وقت الذروة: (٣١ آذار/مارس ٢٠٠٢)؛ عسكريون ٣٦٨ ١٧؛ شرطة الأمم المتحدة ٨٧؛ مدنيون دوليون ٣٢٢؛ مدنيون محليون ٥٥٢</p> <p>الضحايا: ١٨٨</p> <p>مجموع النفقات: ٢,٨ مليار دولار</p>	<p>منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٤</p> <p><b>UNOCI</b></p> <p><b>عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار</b></p> <p>القوام: مراقبون عسكريون ١٩٥؛ قوات ٦٩٨ ٦؛ شرطة ٦٩٦؛ مدنيون دوليون ٣٥٨؛ مدنيون محليون ٤٢٤؛ متطوعو الأمم المتحدة ٢٠٥؛ مجموع الأفراد ٨٥٤١</p> <p>الضحايا: ١٤</p> <p>الميزانية المعتمدة: ٥/٧ - ٦/٦ : ٤٣٨,١٧ مليون دولار</p>
<p><b>UNMISSET</b></p> <p>(٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢ - ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥)</p> <p><b>بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية</b></p> <p>القوام وقت الذروة: (٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٢)؛ عسكريون ٧٧٦ ٤؛ شرطة الأمم المتحدة ٧٧١؛ مدنيون دوليون ٤٦٥؛ مدنيون محليون ٨٥٦</p> <p>الضحايا: ٢٥</p> <p>مجموع النفقات: ٥٦٥ مليون دولار</p>	<p>منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٤</p> <p><b>MINUSTAH</b></p> <p><b>بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي</b></p> <p>القوام: قوات ٢٨٦ ٧؛ شرطة ١٧٤٨؛ مدنيون دوليون ٤٤٩؛ مدنيون محليون ٥١٢؛ متطوعو الأمم المتحدة ١٧١؛ مجموع الأفراد ١٠١٠٨</p> <p>الضحايا: ١٣</p> <p>الميزانية المعتمدة: ٥/٧ - ٦/٦ : ٥٤١,٣٠ مليون دولار</p>
<p><b>ONUB</b></p> <p>منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٤</p> <p><b>عملية الأمم المتحدة في بوروندي</b></p> <p>القوام الحالي: مراقبون عسكريون ١٨٧؛ قوات ١٧٠ ٥؛ شرطة ٨٢؛ مدنيون دوليون ٣١٦؛ مدنيون محليون ٣٨٨؛ متطوعو الأمم المتحدة ١٤٦؛ مجموع الأفراد ٦٤٦٦</p> <p>الضحايا: ٢٠</p> <p>الميزانية المعتمدة: ٥/٧ - ٦/٦ : ٣٠٧,٦٩ مليون دولار</p>	<p>ملاحظة: هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة وفريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان يتم تمويلهما من الميزانية العادية للأمم المتحدة. أما تكاليف العمليات الأخرى فهي تمول من حساباتها الخاصة على أساس الأنصبة الملزمة قانونا لكل الدول الأعضاء. وبالنسبة لهذه البعثات فإن أرقام الميزانية هي لمدة عام واحد ما لم يذكر خلاف ذلك. كل الميزانيات تشمل الاحتياجات لحسابات الدعم لعمليات حفظ السلام وقاعدة الأمم المتحدة اللوجستية في برينديزي (إيطاليا).</p>

## بعثات الأمم المتحدة السياسية وبعثات بناء السلام

حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

مكتب متكامل للأمم المتحدة في سيراليون -١٩٩٩	Office for West Africa* 2002-
بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية -١٩٩١	BONUCA 2000-
بعثة الأمم المتحدة في السودان -٢٠٠٥	UNPOS 1995-
بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو -١٩٩٩	UNSCO 1999-
بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو -١٩٩٩	UNAMI 2003-
قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص -١٩٦٤	UNAMA* 2002-
بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا -١٩٩٣	UNTOP 2000-
قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان -١٩٧٨	UNOTIL* 2005-
قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك -١٩٧٤	UNOGBIS 1999-
بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان* -٢٠٠٢	UNIOSIL* 2006-
فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان -١٩٤٩	Office for the Grdat Lakes region 1997-

الخريطة رقم 4147(E) Rev. 21 الأمم المتحدة، شباط/فبراير ٢٠٠٦

\* مهمة سياسية تديرها وتدعمها إدارة عمليات حفظ السلام

إدارة عمليات حفظ السلام، قسم رسم الخرائط

١١	عدد البعثات
	الأفراد
١٣٩	الأفراد ذوو الزي الرسمي
٨١٧	الأفراد المدنيين الدوليين
١٧٤١	الأفراد المدنيين المحليون
١٦٣	متطوعو الأمم المتحدة
٢٨٦٠	إجمالي عدد الأشخاص الذين يخدمون في البعثات السياسية وحفظ السلام

## البعثات السياسية وبعثات بناء السلام الحالية

<p>UNPOS مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال: فرانسوا لونسيني بال (غينيا) القوام: مدنيون دوليون ٥؛ مدنيون محليون ٣</p>	<p>UNAMA* بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان الممثل الخاص للأمين العام: جان أرنوت (فرنسا) القوام: مدنيون دوليون ١٨٥؛ مدنيون محليون ٧٥١؛ مراقبون عسكريون ١١؛ شرطة مدنية ٧؛ متطوعو الأمم المتحدة ٤٢</p>
<p>UNTOP مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في طاجيكستان الممثل الخاص للأمين العام لطاجيكستان: فلاديمير سوتيروف (بلغاريا) القوام: مدنيون دوليون ١٠؛ مستشار شرطة ١؛ مدنيون محليون ١٨</p>	<p>BONUCA مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى ممثل الأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى: لامين سيسيه (السنغال) القوام: مدنيون دوليون ٢٥؛ مستشارون عسكريون ٥؛ شرطة ٦؛ مدنيون محليون ٤٤؛ متطوعو الأمم المتحدة ٢</p>
<p>Office of the Special Representative of the Secretary-General for West Africa مكتب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا الممثل الخاص للأمين العام: أحمدو ولد عبد الله (موريتانيا) القوام: مدنيون دوليون ٧؛ مدنيون محليون ٧</p>	<p>Office of the Special Representative of the Secretary-General مكتب الممثل الخاص للأمين العام لإقليم البحيرات العظمى الممثل الخاص للأمين العام: ابراهيم فال (السنغال) القوام: مدنيون دوليون ٨؛ مدنيون محليون ٨</p>
<p>UNAMI بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق الممثل الخاص للأمين العام للعراق: أشرف جيهانغير قاضي (باكستان) القوام المسموح به: ٨١٦ (٣٤٤ دوليون، ٤٧٢ محليون) القوام الحالي: (قاعدة الموظفين في العراق، والأردن، والكويت): مدنيون دوليون ٢٢٢؛ مدنيون محليون ٣٦٥؛ مستشارون عسكريون ٥</p>	<p>UNOGBIS مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو: حواو برناردو هونوانا (موزامبيق) القوام: مدنيون دوليون ١١؛ مستشارون عسكريون ٢؛ مستشار شرطة ١؛ مدنيون محليون ١٣</p>
<p>UNOTIL* مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشي الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب: سوكيرو هاسيجاوا (اليابان) القوام: مدنيون دوليون ١٥٨؛ مدنيون محليون ٢٨١؛ مستشارون عسكريون ١٥؛ شرطة ٥٧؛ متطوعو الأمم المتحدة ٣٦</p>	<p>UNSCO مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الخاص للأمين العام إلى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية: ألفارو دو سوتو (بيرو) القوام: مدنيون دوليون ٢٧؛ مدنيون محليون ٢٣</p>

بعثات اكتملت في ٢٠٠٥	منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦	UNIOSIL*
UNOMB	١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ - ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥	مكتب متكامل للأمم المتحدة في سيراليون
بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بوغانفيل		الممثل التنفيذي للمكتب المتكامل للأمم المتحدة في سيراليون: فيكتور يا سيلفا أنغيلو (البرتغال)
		القوام: مدنيون دوليون ١٥٩؛ مدنيون محليون ٢٢٨؛ مستشارون عسكريون ١٠؛ شرطة ٢٠؛ متطوعو الأمم المتحدة ٨٣

ملاحظة: البعثة السياسية أو بعثة بناء السلام تدار وتدعم بواسطة إدارة عمليات حفظ السلام. جميع البعثات السياسية وبعثات بناء السلام الأخرى تدار بواسطة إدارة الشؤون السياسية. لمزيد من المعلومات عن البعثات السياسية وبعثات بناء السلام، يرجى الاطلاع على موقع الأمم المتحدة [http://www.un.org/Depts/dpa/prev\\_dip/fst\\_prev\\_dip.htm](http://www.un.org/Depts/dpa/prev_dip/fst_prev_dip.htm)

## تبرعات حفظ السلام

المراقبون العسكريون، والشرطة، والقوات في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

الرقم	الدولة	الشرطة	مراقبو الأمم المتحدة العسكريون	القوات	المجموع
١	ألبانيا		٣		٣
٢	الجزائر		١٠	٢	١٢
٣	الأرجنتين	٢٦	٧	٨٦٤	٨٩٧
٤	أستراليا	١٨	٢٣	٩	٥٠
٥	النمسا	٢٤	١٥	٣٨٥	٤٢٤
٦	بنغلاديش	٤٧٨	٩٢	٨ ٩٥٩	٩ ٥٢٩
٧	بلجيكا		١٥	١	١٦
٨	بنن	٧٧	٣٢	٣١٢	٤٢١
٩	بوليفيا		٢١	٢٢٣	٢٤٤
١٠	البوسنة والهرسك	٢٣	١٤		٣٧
١١	البرازيل	١٤	٣٠	١ ٢٢٦	١ ٢٧٠
١٢	بلغاريا	٥٢	٨	٢	٦٢
١٣	بوركينافاسو	١٦٩	٢٣	٢	١٩٤
١٤	كمبوديا		٤		٤
١٥	الكاميرون	١٣٥	٤		١٣٩
١٦	كندا	١٣٦	٤٠	٢١١	٣٨٧
١٧	جمهورية أفريقيا الوسطى	١١			١١
١٨	تشاد	٣٤	١٢		٤٦
١٩	شيلي	٢٣	٦	٥٤١	٥٧٠
٢٠	الصين	١٩٧	٧١	٧٩١	١ ٠٥٩
٢١	الكونغو		٥		٥
٢٢	كوت ديفوار	٨			٨
٢٣	كرواتيا	٥	٢٠	٩	٣٤
٢٤	الجمهورية التشيكية	١٧	١٤		٣١
٢٥	الدانمرك	٢٥	٣٣	٧	٦٥
٢٦	جيبوتي	٤٠			٤٠
٢٧	الجمهورية الدومينيكية		٤		٤
٢٨	إكوادور		٢٥	٦٨	٩٣

الرقم	الدولة	الشرطة	مراقبو الأمم المتحدة العسكريون	القوات	المجموع
٢٩	مصر	٥٠	٦٩	٦٢٣	٧٤٢
٣٠	السلفادور	٢١	١٦		٣٧
٣١	إستونيا		٢		٢
٣٢	إثيوبيا		٢٢	٣ ٣٨٨	٣ ٤١٠
٣٣	فيجي	٥٥	٢		٥٧
٣٤	فنلندا	٨	٢٨	٤	٤٠
٣٥	فرنسا	١٥٢	٣٨	٣٨٢	٥٨٢
٣٦	غابون		٥		٥
٣٧	غامبيا	٣٠	١٦	٣	٤٩
٣٨	ألمانيا	٢٥٢	١٧	٢٤	٢٩٣
٣٩	غانا	٨٤	٦٢	٢ ٣٧٤	٢ ٥٢٠
٤٠	اليونان	١١	١٣	٢	٢٦
٤١	غواتيمالا		٢٦	١٨٩	٢١٥
٤٢	غينيا	٩٦	١٩		١١٥
٤٣	هندوراس		١٢		١٢
٤٤	هنغاريا	١٠	١٤	٨٢	١٠٦
٤٥	الهند	٣٨١	٩٣	٦ ٨١٠	٧ ٢٨٤
٤٦	إندونيسيا		٢٤	١٧٥	١٩٩
٤٧	إيران		٣		٣
٤٨	أيرلندا	١٨	٢٦	٤٢٩	٤٧٣
٤٩	إيطاليا	٣٨	٢١	٥٣	١١٢
٥٠	جامايكا	١٥			١٥
٥١	اليابان			٣٠	٣٠
٥٢	الأردن	٧٣٩	٧٦	٢ ٨٨٨	٣ ٧٠٣
٥٣	كينيا	٦٢	٧٩	١ ٣٤١	١ ٤٨٢
٥٤	قيرغيزستان	١٤٥		١٩	
٥٥	لبنان	٢			٢
٥٦	ليتوانيا	٨			٨
٥٧	مدغشقر	٦			٦
٥٨	ملاوي	٢٧	٣٧	١١٢	١٧٦
٥٩	ماليزيا	١٦	٥٢	٧	٧٥

الرقم	الدولة	الشرطة	مراقبو الأمم المتحدة العسكريون	القوات	المجموع
٦٠	مالي	٣٥	٤٩	٣	٨٧
٦١	مولدوفا		٩	١	١٠
٦٢	منغوليا		٥		٥
٦٣	المغرب		٥	١٧٠١	١٧٠٦
٦٤	موزامبيق		٦	١٢	١٨
٦٥	ناميبيا	٧	٢١	٨٦٢	٨٩٠
٦٦	نيبال	٤٣١	٤١	٢٩٩٤	٣٤٦٦
٦٧	هولندا	٩	١٤	١	٢٤
٦٨	نيوزيلندا		١٢	١	١٣
٦٩	النيجر	١٠٤	٢٧	٣٦٧	٤٩٨
٧٠	نيجيريا	٣٧٤	٨٤	١٩٥٤	٢٤١٢
٧١	النرويج	٢٧	٢٩	٨	٦٤
٧٢	باكستان	٣٩٤	١٠٧	٨٤٩٨	٨٩٩٩
٧٣	بالاو	٢			٢
٧٤	باراغواي		٤٦	٦	٥٢
٧٥	بيرو		٣١	٢١٤	٢٤٥
٧٦	الفلبين	١١٣	٣٠	٣٤٠	٤٨٣
٧٧	بولندا	١٢٩	٢١	٥٥٥	٧٠٥
٧٨	البرتغال	١٦	٦		٢٢
٧٩	جمهورية كوريا		٢٨	٢١	٤٩
٨٠	رومانيا	١٩١	٥٤		٢٤٥
٨١	روسيا	١١٥	٩٦	١	٢١٢
٨٢	رواندا		١٥	٢٣٥	٢٧٠
٨٣	ساموا	٢١			٢١
٨٤	السنغال	٤١٦	٤١	١٣٨٨	١٨٤٥
٨٥	صربيا والجبل الأسود	٧	٨	٦	٢١
٨٦	سيراليون	٧		٢٥٠	٢٥٧
٨٧	سلوفاكيا		٢	٢٩٠	٢٩٢
٨٨	سلوفينيا	١٥	٢		١٧
٨٩	جنوب أفريقيا		٢٦	١٩٨٤	٢٠١٠
٩٠	إسبانيا	٤٣	٧	٢٠٣	٢٥٣

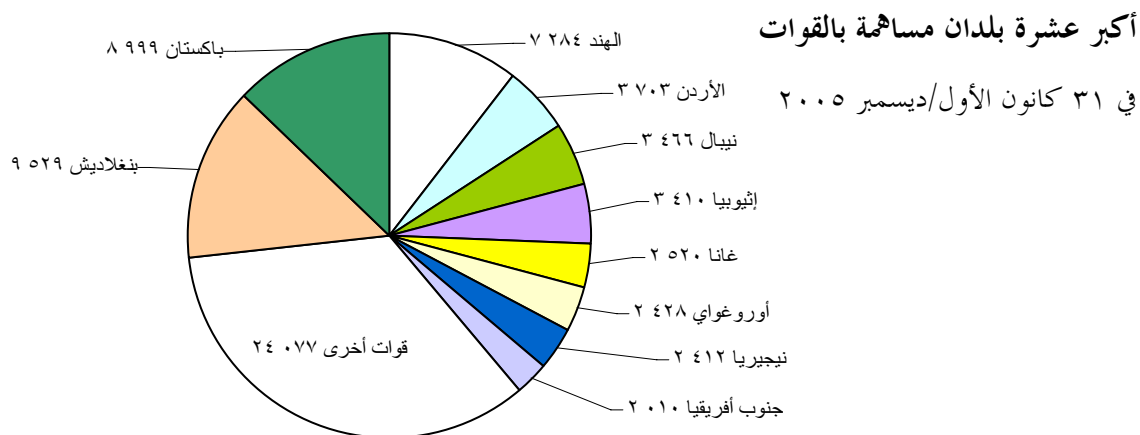
الرقم	الدولة	الشرطة	مراقبو الأمم المتحدة العسكريون	القوات	المجموع
٩١	سري لانكا	٤٠	١١	٩٦١	١٠١٢
٩٢	السويد	٦٤	٢٧	٢٣٦	٣٢٧
٩٣	سويسرا	٧	١٨	١	٢٦
٩٤	تايلند		٣	١٧٧	١٨٠
٩٥	تيمور - ليشتي	١٠			١٠
٩٦	توغو	١٠	١٨	٣٠٠	٣٢٨
٩٧	تونس		٥٠	٤٧٤	٥٢٤
٩٨	تركيا	٢٣٦	٥	٣	٢٤٤
٩٩	أوغندا	٣٣	١٢	٢	٤٧
١٠٠	أوكرانيا	٢٠٢	٣٢	٤٨٦	٧٢٠
١٠١	المملكة المتحدة	٦٩	١٤	٢٦٦	٣٤٩
١٠٢	جمهورية تنزانيا المتحدة	٣	١٨	٣	٢٤
١٠٣	الولايات المتحدة الأمريكية	٣٥٩	١٨	١٠	٣٨٧
١٠٤	أوروغواي	١٦	٦٧	٢٣٤٥	٢٤٢٨
١٠٥	فانواتو	٩			٩
١٠٦	اليمن	٩	٢٦	١	٣٦
١٠٧	زامبيا	٥٠	٤٩	٣٥٢	٤٥١
١٠٨	زيمبابوي	٧٠	٢٠		٩٠

الشرطة	مراقبو الأمم المتحدة العسكريون	القوات
٧٢٤١	٢٥٢٧	٦٠٠٧٠
	*٦٩٨٣٨	

المجموع الكلي لعمليات حفظ السلام

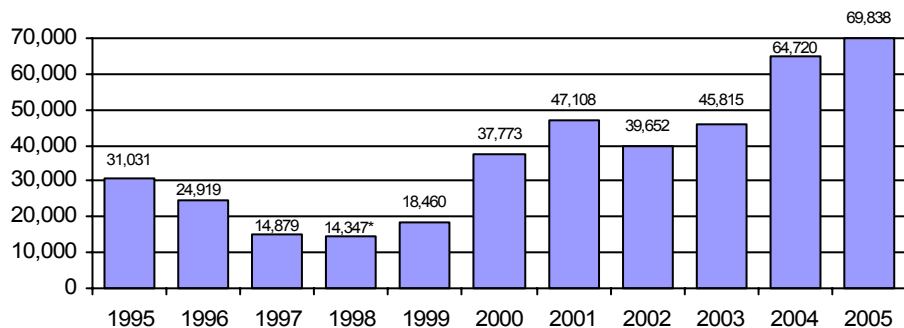
\* تتضمن ٩٠ أفراد ذوو الزبي الرسمي من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ومكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي، والمكتب المتكامل للأمم المتحدة في سيراليون، وهي بعثات سياسية أو بعثات بناء سلام تدار وتدعم بواسطة إدارة عمليات حفظ السلام

## لقطات موجزة عن حفظ السلام في عام ٢٠٠٥



## زيادة هائلة في العسكريين: ١٩٩٥-٢٠٠٥

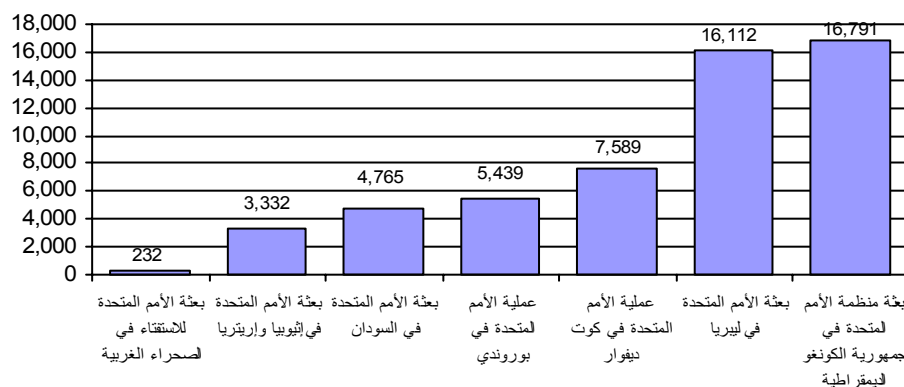
في ٣١ كانون الأول/ديسمبر من كل عام



\* في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤

## قوام قوة عمليات الأمم المتحدة للسلام في أفريقيا

في ٣١ كانون الأول/ديسمبر من كل عام





لمزيد من المعلومات عن عمليات الأمم المتحدة للسلام،  
انظر موقع الأمم المتحدة على الشبكة

<http://www.un.org/peace/>

إنتاج قسم الأمن والسلام التابع لإدارة الأمم المتحدة لشؤون الإعلام

DPI/2420 - شباط/فبراير ٢٠٠٦ - 10M